الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

التقرير الاحصائي لمعلومات الملكية الفكرية

2024م

إخـلاء المسؤولية

يهدف هذا التقرير لتقديم نظرة عامة عن أنشطة الملكية الفكرية الواقعة تحت إشراف الهيئة السعودية للملكية الفكرية، والإحصائيات والمعلومات الواردة فيه أُعدت لغرض التوعية ومشاركة المعلومات، وليست إقرارات، أو ضمانات، أو نصائح، أو استشارات تقدمها الهيئة، ولا يجوز استخدام هذا التقرير لغير الغرض الذي نشر لأجله.

جـــدول المحتـــــــويات

01 التمهـــــيد

5 المقدمـــة

6 الملخـص التنفيـذي

7 ملخـص أبرز الأرقـــام لعـــام 2024م

9 - 8 نحو بيئة مبتكرة وواعـية بالملكية الفكريـة

02 بـراءات الاختـــراع

14 - 11 طلبـــات بـراءات الاختـــراع المودعـــة

18 – 15 إحصائيـــــات منـح وثائق بـراءات الاختـراع

03 التصاميـــم

23 - 20 طلبـــــات التصاميـــم المودعـــة

27 - 24 شهـــادات التصاميـــم الصـــادرة

04 العلامـات التجاريـــة

31 - 29 طلبـــات تسجيـــل العلامـات التجاريـة

35 - 32 العلامـــات التجاريـــة المسجلـــة

05 حقوق المؤلـف

37 طلبـــات التسجـيل الاختيـاري لمصنفـات حقـوق المؤلـــف

38 شهادات التسجـيل الاختيـاري لمصنفـات حقـوق المؤلـــف

06 الأصناف النباتية والدارات المتكاملة

40 الأصنـــاف النباتـــية

41 الـــدارات المتكامـــلة

07 السيـــاق الوطنـــي

44 - 43 بـــراءات الاختـــراع

46 - 45 التصاميـم

44 - 43 العلامـــات التجاريـــة

01

التمهيد

يهدف هذا القسم إلى **تقديم نظرة عامة شاملة لمؤشرات الملكية الفكرية** خلال فترة التقرير، مستندًا إلى البيانات والإحصائيات المتاحة. ويعكس أبرز التوجهات المرصودة، مدعومة بتحليلات وتفسيرات عامة تساعد في فهم التوجهات الحالية في مجالات الملكية الفكرية، وتسهم في دعم عمليات صناعة القرار، وتطوير السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتعزيز منظومة الملكية الفكرية وطنياً.

المقـــدمـــة

امتثالًا لما قضى به تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية في توفير المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإتاحتها للجمهور، يأتي **التقرير الإحصائي لمعلومات الملكية الفكرية لعام 2024م** امتدادًا لسلسلة التقارير المعلوماتية الدورية التي تصدرها الهيئة، والتي يعدها مركز معلومات الملكية الفكرية لرصد وإعطاء صورة شاملة وموجزة لأبرز المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بمجالات الملكية الفكرية في المملكة، بالاستناد على بيانات الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

يهدف التقرير إلى تقديم تحليلات دقيقة وشاملة لبيانات الملكية الفكرية، واستعراض التوجهات الحالية في مجالاتها وتقنياتها. كما يُساهم التقرير في تحديد التحديات والفرص في مجال الملكية الفكرية، وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية، وتقديم القراءات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية من صناع القرار، والباحثين، والمهتمين، والممارسين المتخصصين بما يمكنهم من التخطيط والتحليل الفعّال لحماية حقوق الملكية الفكرية والاستفادة منها. بالإضافة لذلك، يعكس التقرير التزام الهيئة بتعزيز الشفافية وتوفير رؤية واضحة حول أداء أنشطة الملكية الفكرية في المملكة.

ويركز التقرير على أبرز الإحصائيات والمؤشرات لمجالات الملكية الفكرية ومنها براءات الاختراع، والتصاميم، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والأصناف النباتية والدارات المتكاملة، مسلطاً الضوء على أبرز الأرقام، والتوجهات، مع تقديم تحليل مبسط يعزز فهمها ويساعد في رسم السياسات المستقبلية للملكية الفكرية في المملكة.

الملخص التنفيذي:

يعكس التقرير الإحصائي لمعلومات الملكية الفكرية لعام 2024م النمو المتسارع في أنشطة الملكية الفكرية في المملكة، ويؤكد الجهود المبذولة من المنظومة لتوفير بيئة داعمة للابتكار وتنمية قيمة الأصول غير الملموسة، بالإضافة إلى مساهمة الملكية الفكرية في تعزيز الاقتصاد المعرفي محليًا وعالميًا. حيث شهدت كافة مجالات الملكية الفكرية زيادة ملحوظة في أنشطتها ونموا في مؤشراتها، حيث تم تسجيل زيادة ملحوظة في عدد الطلبات المودعة، مع نمو عدد الوثائق الصادرة أيضًا.

يشير هذا النمو المستمر في مجالات الملكية الفكرية إلى وجود بيئة اقتصادية وتشريعية تدعم الابتكار وريادة الأعمال، مما يعزز من مكانة المملكة كمركز إقليمي وعالمي للابتكار والإبداع. كما يؤكد التقرير على أهمية تحسين الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر لتسهيل تسجيل الحقوق وتعزيز الوعي بقيمة حماية الملكية الفكرية كعامل رئيسي في دعم التنمية الاقتصادية.

ملخـص أبرز المؤشـــرات
لـــعام 2024م

براءات الاختراع

↑ 8,029	↑ 4,355
طلب براءة اختراع مـــــودع	وثيقة براءة اختراع صـــــادرة

التصـــــاميم

↑ 2,112	↑ 1,578
طلـــب تصـميم مـــــودع	شهادة تصـــميم صـــــادرة

العلامات التجارية

↑ 52,451	↑ 31,834
طلب تسجيل علامة تجاريـــــة مـــودع	علامـة تجاريـــة مسجـــــــلة

حـــقوق المؤلـــف

↑ 2,568	↑ 1,504
طلب تسجيل اختياري لمصنفات حق المؤلف	شهادة تسـجيل اختياري صـــادرة

نحو بيئة مبتكرة وواعية بالملكية الفكرية

حرصت الهيئة السعودية للملكية الفكرية على دعم بيئة ومنظومة الملكية الفكرية، وتمكين المبدعين والمبدعات وأصحاب الحقوق والمهتمين، وذلك ضمن مسارات وأعمال عدة، منها:

رفع الوعي | **الإرشاد** | **التدريب والتأهيل**

شهد عام 2024م ارتفاعاً في **مؤشر الوعي بالملكية الفكرية** ليصل إلى **65.8%، مسجلاً نمواً بنسبة 16.9%** مقارنة بعام 2023م. وجاء هذا النمو ممكناً بحملات إعلامية وتوعوية مكثفة نتج عنها **48 مليون مشاهدة** عبر منصات التواصل الاجتماعي، **وعقد 75 لقاءً تلفزيونيًا وإذاعيًا**، مما أسهم في توسيع دائرة المعرفة حول حقوق الملكية الفكرية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تنظيم العديد من ورش العمل التي تهدف إلى تعزيز المهارات ونشر الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية، إلى جانب عقد جلسات حوارية شارك فيها خبراء ومختصون في هذا المجال.

كما عملت الهيئة على تعزيز جهودها في مجال بناء القدرات من خلال تقديم **130 دورة تدريبية** خلال العام استفاد منها **25,188 متدرب ومتدربة من بينهم 2,045** من خارج المملكة، إضافةً إلى ذلك، فقد قدمت **عيادات الملكية الفكرية** خدمات الإرشاد والمشورة **لأكثر من 6,025 مستفيدًا** خلال عام 2024م، لتعزيز الدور الحيوي للمستفيدين في دعم الابتكار وحماية الحقوق الفكرية.

79%
نسبة الرضا الإجمالية عن خدمات الهيئة لهذا العام

65.8%
ارتفاع مؤشر الوعي مسجلاً زيادة بنسبة 16.9% مقارنة بالعام السابق.

عدد ورش العمل المقامة
77

عدد المتدربين
25,000+

المستفيدين من الجلسات الارشادية
6,025

02

براءات الاختـــــراع

يستعرض هذا القسم **مؤشرات براءات الاختراع خلال عـام 2024م،** مسـلطاً الضـوء علـى أهـم التوجهـات المتعلقة بطلبات براءات الاختراع المودعة، وعـدد الوثـائق الممنوحة، والتوزيع الجغرافي والفني لهما. كما يتضـمن تحليلات عامة لأبرز التغيـرات، مع اسـتعراض القطاعـات الأكثـر نشـاطاً والتوجهـات الاسـتراتيجية التـي تعكـس اتجاهات النمو في منظومة الملكية الفكرية.

طلبـــــات بـــراءات الاختـــراع المودعـــــة

نظرة عامة

النشـاط الابتكـاري هـو محـرك أساسـي للتقـدم التقنـي والاقتصـادي، ويعكس نشاط إيداع طلبات براءات الاختراع مدى حيوية منظومة الابتكار في أي دولة أو قطاع. حيث يقصد بنشاط الإيداع عدد طلبات الحماية المقدمة للمكتب الوطني للحصول على وثيقة براءة اختراع، مما يوفر مؤشراً رئيسياً على اتجاهات أنشطة البحث والتطوير، وأنشطة الاستثمار في المجالات التقنية المختلفة. كما يقدم تحليل هذه البيانات فهماً للأنماط السائدة في المنظومات ذات الصلة، ومدى استجابتها للمتغيرات الاقتصادية والتقنية.

وبالنظر لنشاط الإيداع في المملكة العربية السعودية خلال عام 2024م، فقد شهدت الهيئة السعودية للملكية الفكرية زيادة في إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع المودعة حيث بلغت 8,029 طلباً وهو الأعلى بتاريخ المملكة حتى الآن بنسبة نمو تصل إلى 13.33% مقارنة بالعام السابق. وكانت فئة المؤسسات هي الأكثر إيداعاً لطلبات حماية براءات الاختراع، بإجمالي 5,890 طلباً، أي ما يعادل 73.35% من إجمالي الطلبات المودعة، بزيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي. إلا أن الطلبات المودعة من فئة الأفراد شهدت زيادة ملحوظة بنسبة 62.04%، لتصل إلى 2,139 طلباً، مقارنة بـ 1,320طلباً في العام السابق، لتعكس أثر الجهود التوعوية والمبادرات الداعمة للملكية الفكرية والتي تجسدت في ارتفاع المتحقق في مؤشر الوعي بالملكية الفكرية مسجلاً زيادة بنسبة 16.9% مقارنة بعام 2023م. كما أسهمت التحسينات المستمرة في إجراءات الإيداع، من حيث سهولة الوصول والتقديم الإلكتروني وتسريع أعمال الفحص، في تحفيز المبتكرين على حماية اختراعاتهم. إضافة إلى ذلك، فإن التوسع في نطاق الخدمات الداعمة المقدمة من قبل الهيئة وزيادة عدد المستفيدين من خدماتها الإرشادية وبرامجها التدريبية عزز من قدرة الأفراد على فهم آليات إيداع طلبات براءات الاختراع وأهمية حمايتها. هذه العوامل مجتمعة تؤكد على النمو المتسارع الذي تشهده بيئة الملكية الفكرية محلياً وتعزز دورها في دعم أنشطة البحث والتطوير والابتكار، ومساهمتها في تعزيز التقدم التقني والصناعي والاقتصادي.

8,029 طلب

نمو بنسبة 13.33% مقارنة بالعام السابق 2023م.

التسلسل الزمني لطلبات براءات الاختراع المودعة

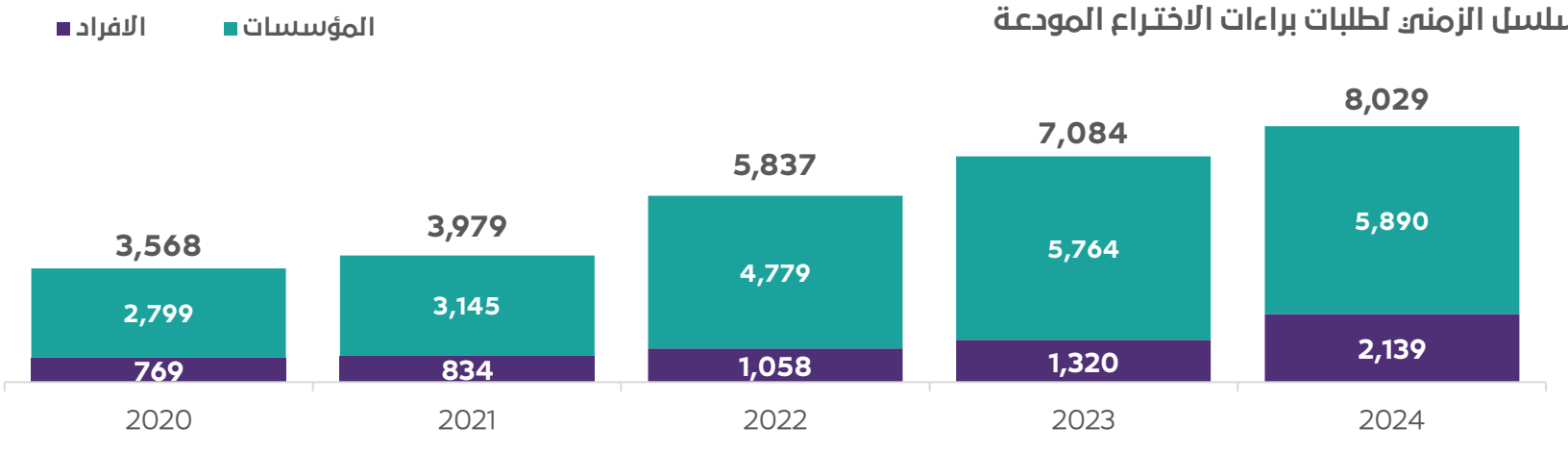

طلبـــات بـراءات الاختـراع المودعـــة

معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) حيث يتيح الإيداع المباشر تقديم الطلب مباشرة إلى مكتب البراءات الوطني في الدولة المستهدفة، وفقاً للإجراءات والمتطلبات المحددة. أما معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) فهي معاهدة دولية تسمح لمقدمي الطلبات تقديم طلب واحد للحصول على حماية براءة الاختراع في عدة دول بدلاً من تقديم طلب منفصل في كل دولة. حيث تتضمن مرحلة بحث وفحص تمهيدي دولي، مما يساعد مقدمي الطلبات على تقييم فرص حصولهم على البراءة قبل الدخول في إجراءات الإيداع الوطنية في الدول التي يختارونها. ويساهم هذا التنوع في تمكين المخترعين ومقدمي الطلبات من اختيار المسار الأنسب وفقاً لأعمالهم ومدى تنوع الأسواق التي يستهدفونها بالتقنيات المحمية.

وبالنظر لتوجهات مقدمي الطلبات في المملكة العربية السعودية من حيث آليات الإيداع، فإن ما نسبته 56.86% من الطلبات أودعت عن طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات مقابل ما نسبته 43.14% مودعة بشكل مباشر لدى الهيئة. ومن الجدير بالذكر أن عدد الطلبات المقدمة للهيئة بشكل مباشر شهد زيادة ملحوظة بنسبة 45.85%، حيث بلغ عدد الطلبات المودعة مباشرة لدى الهيئة 3,464 طلبًا مقابل 2,375 طلبًا في عام 2023م. ويمكن تفسير هذا التغير في تفضيلات مقدمي الطلبات بعدة عوامل، منها: رغبة مقدمي الطلبات في تقليل تكاليف الإيداع المتكبدة وتسريع إجراءات الحصول على الحماية، إضافة إلى التحسينات المستمرة في إجراءات الإيداع وتقديم الطلبات في الهيئة السعودية للملكية الفكرية. كما يمكن أن يستدل من هذه الأرقام بزيادة حجم الاختراعات والتقنيات التي تستهدف الأسواق المحلية، أو التي تستهدف حماية محدودة بالنطاق الجغرافي للمملكة، مما يجعل الإيداع المباشر الخيار الأمثل لحمايتها بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

8,029 طلب

نمو بنسبة 13.33% مقارنة بالعام السابق 2023م.

الطلبات المودعة من فئة الأفراد

2,139 طلباً

نمو بنسبة 62,04% مقارنة بالعام السابق 2023م.

الطلبات المودعة من فئة المؤسسات

5,890 طلباً

نمو بنسبة 2.19% مقارنة بالعام السابق 2023م.

الطلبات المودعة بشكل مباشر

3,464 طلباً مباشراً

نمو بنسبة 45.85% مقارنة بالعام السابق 2023م.

الطلبات المودعة دولياً عبر المعاهدة

4,565 طلباً دولياً

انخفاض بنسبة 3.05% مقارنة بالعام السابق 2023م.

طلبـــات بـراءات الاختـراع المودعـة حســـب دولـــة مقـدم الطلب

يعد توزيع طلبات براءات الاختراع المودعة وفقًا لدولة مقدم الطلب مؤشرًا مهمًا لتتبع مصادر أنشطة الابتكار وتقدير نضج البيئة المحلية للملكية الفكرية. حيث يتم توزيع طلبات براءات الاختراع المودعة لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية استناداً على دولة مقر الإقامة لمقدم الطلب الأساسي مؤسسة كان أو فرداً. وتعكس طلبات الحماية المقدمة من خارج المملكة اهتمام مقدمي الطلبات المقيمين في تلك الدول بحماية اختراعاتهم وتقنياتهم في المملكة العربية السعودية، سواء بهدف التوسع للدخول للسوق السعودية، أو لتوسيع نطاق حماية الاختراع دولياً. كما توفر أداة مهمة لمقارنة النشاط الابتكاري المحلي بالنشاط الدولي في مجالات الحماية الخاضعة لأنظمة الملكية الفكرية. وبالاستناد على بيانات عام 2024م، نلحظ أن نسبة الطلبات المودعة لدى الهيئة من مقدمي الطلبات في المملكة بلغت 38.71% (3,108 طلباً) مقابل ما نسبته 61.29% لطلبات براءات الاختراع المودعة من مقدمي الطلبات من خارج المملكة (4,921 طلبًا) والتي حققت نمواً بنسبة 15.38% مقارنة بالعام السابق وبالرغم من التغير الطفيف في حصة مقدمي الطلبات من المملكة فإن التغير الإيجابي في حصة الطلبات المقدمة من خارج المملكة قد يكون مؤشراً على موثوقية نظام حماية الملكية الفكرية في المملكة، وجاذبية المركز الاقتصادي والصناعي للمملكة، مما يشجع المؤسسات والمخترعين من الخارج على حماية اختراعاتهم في المملكة. كما أسهمت عضوية المملكة في الاتفاقيات الدولية والإجراءات التسهيلية في زيادة حصة الطلبات المقدمة من الخارج. وفي المقابل، فإن النمو الطفيف في حصة الطلبات المودعة من المخترعين في المملكة قد يشير إلى الحاجة لوجود سياسات وطنية مشجعة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار الوطني.

وبتوزيع الطلبات المودعة بحسب دول مقدمي الطلبات، فقد حلت المملكة العربية السعودية أولاً بإجمالي 3,071 طلبًا، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1,718 طلبًا، متبوعة بجمهورية الصين الشعبية بما مجموعه 414 طلبًا ،تليها هولندا بحصة 346 طلبًا، ثم ألمانيا بعدد 269 طلبًا.

8,029
طلب براءة اختراع مودع

%38.71 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية

%21.52 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية

%5.16 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية

%4.31 مقدمي الطلبات من هولندا

%3.35 مقدمي الطلبات من ألمانيا

%26.95 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

أبرز المؤسسات من حيث عدد الطلبات المودعة

إن تحليل معلومات وبيانات براءات الاختراع وحصر أبرز مقدمي طلبات براءات الاختراع من فئة المؤسسات يعد أداة مهمة لفهم توجهات واتجاهات الابتكار في المملكة. فمن خلال هذه القائمة، يمكن تحديد القطاعات التقنية والصناعية الأكثر نشاطاً، ويحدد مدى توافقها مع الأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار وتوجهاتها المستقبلية. كما تشير هذه القائمة لحجم استثمارات المؤسسات في أنشطة البحث والتطوير، ومدى التزامها بتطوير تقنيات جديدة وتعزيز قدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا التحليل في قياس المشهد التنافسي بين الشركات والمؤسسات الكبرى، والجامعات والمراكز البحثية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما يساعد في تحديد فرص التعاون وبناء الشراكات الاستراتيجية بين القطاعات المختلفة. إضافة لذلك، يساعد تحليل هذه البيانات في توجيه السياسات والاستراتيجيات القطاعية الداعمة للابتكار، عن طريق توفير معلومات داعمة لصناع القرار حول المجالات التقنية أو القطاعات التي تتطلب مزيداً من التحفيز أو التقنيات الواعدة التي تستلزم الدعم. كما تمكن هذه القوائم المهتمين بأنشطة الابتكار والملكية الفكرية وصناع السياسات من تتبع التغيرات في أنشطة المؤسسات. في عام 2024م بلغ إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع المودعة لفئة المؤسسات 5,890 طلب براءة اختراع مودعة، منها 1,002 طلب مودع من شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) والتي تصدرت قائمة أبرز المؤسسات المودعة لطلبات براءات الاختراع بما نسبته 17.01%.

شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)	%17.01
Halliburton Energy Services, Inc	%3.40
Schlumberger Technology B.V	%2.46
SABIC Global Technologies B.V.	%1.29
جامعة الملك سعود	%0.93
Baker Hughes Oilfield Operations LLC	%0.85
المؤسسات الأخرى	%74.06

من إجمالي الطلبات لهذه الفئة.وتشير قائمة المؤسسات الأعلى إيداعاً لطلبات براءات الاختراع لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تركّز أنشطتها في قطاعي النفط والغاز، لا سيما في مجال خدمات وتقنيات حقول النفط، بالإضافة إلى قطاع البتروكيماويات والمواد المتقدمة. ويعكس هذا تركز الاختراعات والتقنيات في منظومة الابتكار بالمملكة على الصناعات التقليدية المرتبطة بالطاقة، وهو ما يتماشى مع الدور المحوري الذي تؤديه هذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، تبرز فرصة واعدة لتعزيز حجم الابتكارات في المجالات التقنية المستقبلية بما يتماشى مع التطلعات والأولويات الوطنية لقطاع البحث والتطوير والابتكار، ويسهم في تعزيز التنافسية العالمية للمملكة وترسيخ مكانتها عالمياً؛ ويتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز مكانة المملكة كأكبر اقتصاد في المنطقة وأكثرها تطوراً في المجالات التقنية والابتكارية.

وثائق بـــراءات الاختـــراع الصادرة

نظرة عامة

شـهدت أعـداد وثـائق بـراءات الاختـراع الصـادرة ارتفاعـاً ملحوظـاً خـلال عـام 2024م حيث تم منح 4,355 وثيقة براءة اختراع، بنسبة نمو بلغت 60.22 % مقارنة بالعام السابق. ويأتي هذا ترجمة للجهـود المسـتمرة التـي تبذلها الهيئـة السـعودية للملكيـة الفكريـة لتحسـين كفـاءة عمليـات الفحـص وتسريع إصـدار القـرارات. ففـي إطـار التزامهـا بتحقيـق التميـز فـي عمليـات الملكية الفكرية، قامت الهيئة بتحسين إجـراءات الفحـص وكفـاءة معالجـة الطلبات، مما ساهم في تقليل المدة الزمنية اللازمة لإصدار القـرارات. كمـا عملت على زيـادة عـدد فاحصـي طلبات بـراءات الاختـراع، وإلحـاقهم ببـرامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءتهم وتزويدهم بأفضل المهارات والممارسات فـي المجـال وذلـك ضـمن اسـتراتيجية الهيئـة الراميـة إلـى تعزيـز كفـاءة وجودة عمليات الملكية الفكرية. كما تم توقيع اتفاقيات عمل مشـتركة مع عدة مكاتب دولية لتفعيل برامج المسار السريع لفحص طلبات براءات الاختراع (PPH) وهي إحدى برامج العمل المشترك ما بين الهيئة ومكاتـب الملكيـة الفكريـة الدوليـة التـي يحـق بموجبهـا لمقدمـي الطلبـات تسـريع عملية فحص طلباتهم المودعة في إحدى الدول الموقعة بناء على النتـائج الإيجابيـة للفحـص فـي الدولـة الأخـرى أو العكـس، ممـا يسـهم تسـهيل الإجراءات بين الدول، وتقليل التكاليف على مقدمي الطلبات.

كما نلحظ أن غالبية براءات الاختراع الصادرة كانت لفئة المؤسسـات بنسـبة شكلت 96.03% من إجمالي الوثـائق الصـادرة، بما يعكـس الـدور المحـوري الذي تلعبه المؤسسات والمراكز البحثية في دفع عجلة الابتكار وتعزيز التقدم التقني والصناعي في المملكة. كما تظهر الحاجة في المقابل لمزيـد مـن المبـادرات التـي تشـجع المخترعين ورواد الأعمـال الأفـراد علـى حمايـة ابتكـاراتهم، لتوسـيع قاعـدة الابتكـار الـوطني وتعزيـز مشـاركة الأفراد في منظومة الملكية الفكرية.

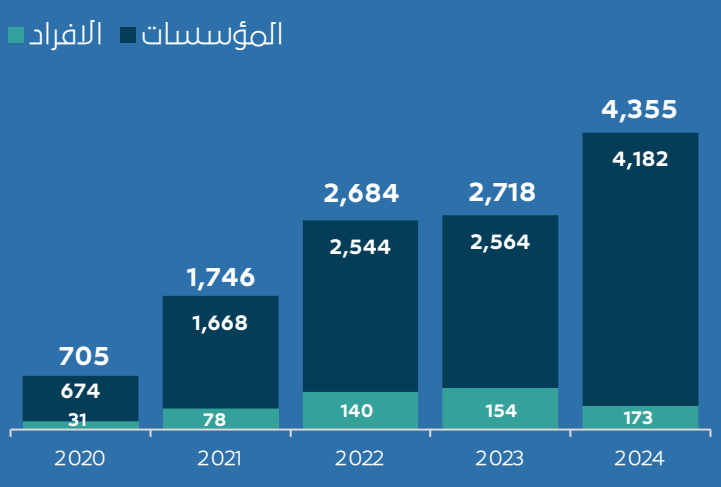

البراءات الصادرة لفئة المؤسسات

4,182 وثيقة

نمو بنسبة 63.10% مقارنة بالعام السابق 2023م.

البراءات الصادرة لفئة الأفراد

173 وثيقة

نمو بنسبة 12.34% مقارنة بالعام السابق 2023م.

4,355 وثيقة

نمو بنسبة 60.22% مقارنة بالعام السابق 2023م.

وثائــق بــراءات الاختــراع الصــادرة حســـب دولـــة مقــدم الطلــب

يشير توزيع براءات الاختراع بحسب دولة مقدم الطلب إلى تصنيف البراءات الصادرة بناءً على الدولة التي يقيم فيها مقدم الطلب. ويساعد هذا التوزيع في تحديد الاقتصادات الأكثر نشاطاً في حماية الابتكارات والاختراعات، ومدى نضج البنية التحتية لأنشطة البحث والتطوير في الدول المختلفة، وكفاءة بيئة الملكية الفكرية فيها. إضافة إلى ذلك، يساهم هذا التوزيع في تحديد جودة وأصالة الاختراعات المقدمة للحماية، وتقييم التنافسية الاقتصادية والتقنية للاختراعات والابتكارات الوطنية، بهدف العمل على تحقيق مستويات متوازنة في الحماية للطلبات الوطنية والدولية، والمساهمة في توجيه السياسات الوطنية الداعمة للابتكار وجذب الاستثمارات، وتعزيز وبناء الشراكات الفعالة مع الاقتصادات أو القطاعات التي تحقق معدلات عالية في عدد براءات الاختراع الممنوحة.

وقد أظهرت وثائق براءات الاختراع الصادرة من الهيئة السعودية للملكية الفكرية تنوعاً جغرافياً متوافقاً مع التوزيع الجغرافي لطلبات براءات الاختراع المودعة مع نمو حصة براءات الاختراع الصادرة لمقدمي الطلبات من المملكة العربية السعودية. حيث شكلت نسبة وثائق براءات الاختراع الصادرة لمقدمي الطلبات من المملكة العربية السعودية ما نسبته 37.60% من إجمالي الوثائق الصادرة، بنمو نسبته 32.88% مقارنة بحصتها من الإجمالي الممنوح خلال عام 2023م، وزيادة في العدد بلغت 113% مقارنة بعدد الوثائق الصادرة لنفس الفئة في العام السابق.

لتشكل للمرة الأولى الحصة الأكبر من إجمالي الوثائق الصادرة خلال العام، متبوعة ببراءات الاختراع الصادرة لمقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم براءات الاختراع لمقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية. يشكل هذا النمو محطة مهمة في مسيرة الابتكار الوطني، ويؤكد على أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وتشجيع المبادرات الرامية لدعم المخترعين والمراكز البحثية الوطنية.

4,355
وثيقة براءة اختراع صادرة

%37.60 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية

%25.30 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية

%4.17 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية

%4.11 مقدمي الطلبات من هولندا

%3.73 مقدمي الطلبات من ألمانيا

%25.09 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

أبرز المؤسسات من حيث عدد البراءات الصادرة

إن قائمة أبرز المؤسسات من حيث حجم براءات اختراع الصادرة لها من الهيئة السعودية للملكية الفكرية خلال عام 2024م تعد مرجعاً مهماً يعكس جودة مخرجاتها الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير، ومدى تأثيرها في منظومة الملكية الفكرية الوطنية. حيث يتناسب حجم محافظ البراءات التي تمتلكها هذه المؤسسات طردياً مع متانة البنى البحثية التحتية وتقدمها، ويعكس استثمارها في أنشطة البحث والتطوير، مما يعزز قدرتها التنافسية على تطوير تقنيات وحلول جديدة في القطاعات ذات الصلة.

تعكس قائمة المؤسسات الخمس الأعلى حصولاً على براءات الاختراع، والتي شكلت ما نسبته 42.32% من إجمالي الوثائق الصادرة، التوجهات الابتكارية في المملكة، حيث تتركز براءات الاختراع المحمية في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي في قطاعات الطاقة وخدمات الحقول النفطية، وقطاع البتروكيماويات والمواد المتقدمة، إلى جانب تقنيات الاتصالات. ويعكس هذا التوجه الأهمية الاستراتيجية لهذه المجالات في الاقتصاد الوطني، ودور المملكة في استقطاب الابتكارات العالمية في هذه المجالات. ومع استمرار الجهود نحو تنويع الاقتصاد وزيادة الاستثمارات في الابتكار، يُتوقع أن تشهد المجالات التقنية الأخرى، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الرقمية، والطاقة المتجددة، نمو متسارعاً في أعداد براءات الاختراع المحمية خلال السنوات القادمة.

شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)	%24.32
Halliburton Energy Services, Inc	%5.17
Schlumberger Technology B.V	%40.2
Baker Hughes Oilfield Operations LLC	%97.1
SABIC Global Technologies B.V.	%078.
Qualcomm Incorporated	%0.71
المؤسسات الأخرى	%56.99

كما تجدر الإشارة إلى ان القائمة تضمنت مؤسستين وطنيتين هما شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) والتي تصدرت القائمة، إضافة إلى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (SABIC Global Technologies B.V.)، مما يؤكد على الدور المحوري لقطاعي الطاقة والبتروكيماويات ومساهمتهما في تحقيق الريادة في الطاقة والصناعة. وللموائمة مع الأولويات الوطنية لأنشطة البحث والتطوير والابتكار، يوصى بتعزيز نطاق الابتكارات والاختراعات الوطنية للمحافظة على ريادة المملكة العربية السعودية العالمية في قطاع الطاقة، مع التوسع لخدمة الركائز المرتبطة بمجالات بصحة الإنسان، واستدامة البيئة والاحتياجات الأساسية، واقتصاديات المستقبل. ولتحقيق ذلك، من الضروري وضع سياسات وطنية محفزة، وتشجيع الشراكات البحثية بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، ودعم برامج البحث والتطوير الوطنية.

المجـــالات التقنيـــة لبـراءات الاختـــراع الصـــــــــادرة

يعد التصنيف الدولي لبراءات الاختراع (PCT) نظاما هرمياً عالمياً تتبناه مكاتب الملكية الفكرية لترميز وثائق براءات الاختراع بهدف تصنيف الاختراعات والابتكارات المحمية بناءً على مجالاتها التقنية، ويساهم هذا في توفير تحليلات دقيقة وشاملة للتوجهات والمجالات التقنية للاختراعات والابتكارات المحمية.

وبالنظر لتوزيع وثائق براءات الاختراع الصادرة من الهيئة السعودية للملكية الفكرية خلال عام 2024م نلحظ تركزها في مجالات الإنشاءات الثابتة (E) المعنية بالهياكل الهندسية والمباني والبنية التحتية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النشاط البارز في التصنيف الفرعي E21B، المعني بحفر الأرض أو الصخور واستخراج النفط والغاز من الآبار. ويعكس هذا التوجه اهتماماً واضحاً بحماية الابتكارات في مجال هندسة النفط والغاز، من حيث تقنيات الحفر، والاستخراج، وتطوير موارد الطاقة. كما يشير إلى مساهمة هذا القطاع الحيوي في دفع عجلة الابتكار التقني في المملكة، وتصنيف الكيمياء وعلم المعادن (C) المعني بالتقنيات الكيميائية، والصناعات الدوائية، والمواد المتقدمة، والتفاعلات الكيميائية، وعمليات استخراج المعادن ومعالجتها. ويعد هذا المجال محورياً في تطوير البتروكيماويات، والصناعات التحويلية، والتقنيات المستدامة.

وبمقارنة التوجهات التقنية لوثائق براءات الاختراع خلال عام 2024م بنظيرتها لعام 2023م، يتضح أن التوزيع العام للبراءات في المجالات التقنية لا يزال متقارباً، مما قد يشير لاستقرار توجهات الأنشطة البحثية والتطويرية في المملكة، مع بروز بعض التحولات الطفيفة في نسب بعض المجالات، نتيجة للاهتمام المتزايد بالتقنيات الناشئة والابتكارات في مجالات الاستدامة. ويؤكد هذا النمط على أهمية دعم أنشطة البحث والتطوير بما يتماشى مع التطلعات والأولويات الوطنية.

الإنشاءات الثابتة (E)

%25.53

الكيميـــاء وعلـــم المعادن (C)

%20.83

الفيزيـــــــاء (G)

%14.24

العمليـــــــات ووسائل النقل (B)

%13.32

الاحتياجـــــــات البشرية (A)

%11.14

الهندسة الميكانيكية والإنارة والتدفئة (F)

%7.14

الكهربـــــــاء (H)

%7.42

ورق المنسوجات (D)

%3.0

03

التصـــاميم

يستعرض هذا القسم **مؤشرات مجال التصاميم خلال عـام 2024م**، مـع التركيـز علـى أبـرز أنمـاط الإيـداع والتسـجيل لطلبـات الحمايـة، وتوزيعهـا وفـق النطـاق الجغرافي والمجالات الفنية المختلفة. كما يتناول تحليلاً للتغيـرات، مسـلطاً الضـوء علـى القطاعـات الأكثـر نمـواً، والتوجهـات الاسـتراتيجية التـي تعكـس حالـة منظومـة الملكيــة الفكريــة فــي المجــال، واستشــراف الفــرص المستقبلية لواقع التصاميم.

طلبـات التصاميـم المودعـة

نظرة عامة

يعكس النمو في عدد طلبات حماية التصاميم في المملكة، والزيادة الملحوظة في حصة مقدمي الطلبات من فئة الأفراد، الأثر الإيجابي للجهود التوعوية والخدمات الإرشادية والمبادرات الموجهة لدعم المصممين ورواد الأعمال. فقد ساهمت هذه العوامل بشكل مباشر في تعزيز وعي الأفراد بأهمية حماية تصاميمهم، ورفع الإقبال على تسجيلها لضمان حقوقهم في بيئة أعمال تنافسية. إضافة إلى ذلك، فإن عام 2024 لم يكن مجرد عام للنمو في الأرقام، بل كان أيضاً عاماً للإنجازات المهمة في المجال. حيث استضافت المملكة "المؤتمر الدبلوماسي لمعاهدة قانون التصاميم"، الذي أسفر عن اعتماد "معاهدة الرياض لقانون التصاميم" والتي تهدف إلى توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل التصاميم بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO كما أطلقت الهيئة السعودية للملكية الفكرية التصنيف السعودي للتصاميم المنبثق من تصنيف لوكارنو بالإصدار 14، وهو تصنيف يسهل على المصممين وأصحاب الأعمال التعرف على التصنيفات المتاحة للطلبات لتسهيل استكمال طلبات الإيداع بكل يسر ووضوح. كما قدمت المملكة أيضًا 62 مقترحاً جديداً لإضافتها إلى تصنيف لوكارنو الدولي للتصاميم، وتمت الموافقة على 78% منها من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). الأمر الذي يعكس التزام الهيئة بحماية حقوق المصممين وتمكينهم من الاستفادة من أنظمة الملكية الفكرية والحقوق الممنوحة بموجبها.

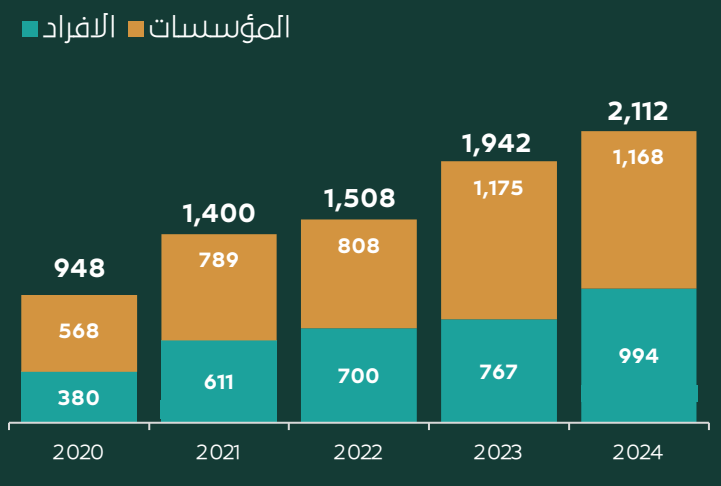

الطلبات المودعة لفئة المؤسسات

1,168 طلب

انخفاض بنسبة 0.59% مقارنة بالعام السابق 2023م.

البراءات الصادرة لفئة الأفراد

994 طلب

نمو بنسبة 23.07% مقارنة بالعام السابق 2023م.

2,112 طلب

نمو بنسبة 8.75% مقارنة بالعام السابق 2023م.

طلبات التصاميـــــم المودعـــة حســـب دولـــة مقـــدم الطلب

بشكل عام فإن تتبع مصادر طلبات تسجيل التصاميم المودعة وفقاً لدولة مقدم الطلب يوفر رؤى قيمة حول الدول الأكثر ابتكاراً في أعمال التصاميم، ومدى تنافسية الأسواق المحددة للحماية، وأبرز التوجهات الاستثمارية في المجال. كما يمكن صناع السياسات والمهتمين من تحديد ما إذا كان مجال التصاميم في المملكة مدفوعاً بمقدمي الطلبات المحليين أو المقيمين خارج المملكة، مما يوفر معياراً لمقارنة الأداء على المستوى الوطني، ومقارنته بالأنماط العالمية. وقد تشير النسب العالية للطلبات المودعة من خارج المملكة إلى أن مقدمي هذه الطلبات يدركون إمكانات السوق المحلية بما يدفعهم لضمان توفير الحماية ، بينما يستدل بالنمو في الإيداعات المحلية إلى وجود منظومة تصميم نشطة ومبتكرة. كما تدعم هذه البيانات تطوير السياسات الوطنية والقطاعية، مما يمكن الدول ومكاتب الملكية الفكرية من تحسين الأطر التنظيمية، وتبسيط الإجراءات، وتشجيع المصممين المحليين على حماية أعمالهم محلياً ودولياً. ولا تزال الطلبات المقدمة من داخل المملكة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الطلبات المودعة، مع تغير طفيف في حصتها من الإجمالي لهذا العام يقدر بنسبة 1.21% مقارنة بالعام السابق، مما يعكس استمرار اهتمام المصممين المحليين ومقدمي الطلبات بالحصول على الحماية النظامية لتصاميمهم داخل المملكة، ودورهم المحوري في تعزيز ودعم نشاط مجال التصاميم في بيئة الملكية الفكرية الوطنية. في المقابل شكلت الطلبات المودعة من مقدمي الطلبات من خارج المملكة ما نسبته 42.15% من إجمالي الطلبات المودعة خلال الفترة كانت الغالبية العظمى منها لمقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بكل بمقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية، ثم إيطاليا، وسويسرا. ومن الجدير بالذكر أن طلبات التسجيل المودعة من مقدمي الطلبات في هذه الدول مجتمعة شكلت ما نسبته 70.78% من إجمالي الطلبات المقدمة من خارج المملكة. ومن المتوقع نمو وتنوع دول مقدمي الطلبات خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء على انضمام المملكة إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية والتي تهدف للسماح لصاحب التصميم بالتسجيل في الدول التي يختارها من الدول الأعضاء في الاتفاق عن طريق إيداع طلب واحد بلغة واحدة وبعملة رسوم واحدة لدى المكتب الدولي في منظمة الويبو.

2,112
طلب تصميم مودع

%57.58 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية

%9.99 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية

%7.14 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية

%5.63 مقدمي الطلبات من إيطاليا

%4.63 مقدمي الطلبات من سويسرا

%14.76 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

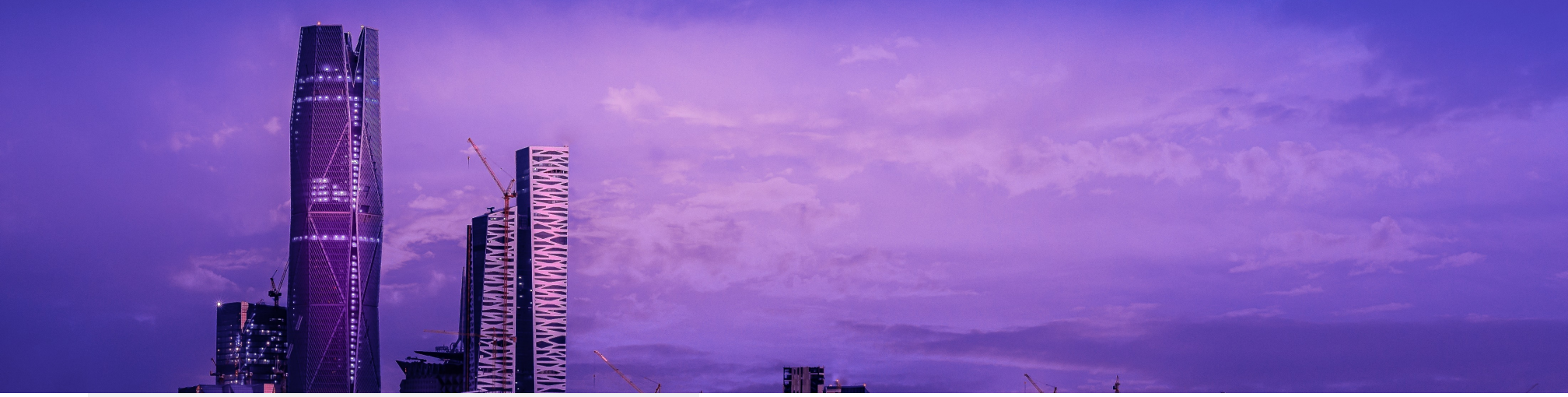

أبرز مقدمي الطلبات من فئة المؤسسات

بلغ إجمالي عدد طلبات تسجيل التصاميم المودعة من مقدمي الطلبات من فئة المؤسسات لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية 1,168 طلبًا، ما يمثل 55.30% من إجمالي الطلبات المودعة خلال عام 2024م. ورغم ذلك، فقد شكلت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام السابق. وتشير قائمة المؤسسات الأكثر نشاطاً في تقديم طلبات حماية التصاميم إلى تنوع مقدمي الطلبات وعدم تمركزها في قطاع معين، حيث شكلت الطلبات المودعة من هذه المؤسسات ما نسبته 11.38% من إجمالي الطلبات المقدمة من هذه الفئة، مما يعكس تنوع المؤسسات التي تسعى لحماية تصاميمها في المملكة.

وقد حافظت شركة فيراري المتخصصة في صناعة السيارات الرياضية والفاخرة، على صدارتها كأكثر المؤسسات إيداعاً لطلبات التصاميم في المملكة، مما يعكس اهتمامها بالسوق السعودية، ويؤكد أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بتصاميم هياكل المركبات والسيارات، حيث تلعب دوراً رئيسياً في إبراز هوية العلامات التجارية والمحافظة على ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية. وجاءت في المرتبة الثانية شركة فيرسوني القابضة الهولندية بـ 46 طلباً، وهي شركة متخصصة في تطوير الأجهزة المنزلية الذكية والتقنيات الكهربائية، ففي ظل الارتفاع المتزايد في الطلب على حلول المنازل الذكية، تواصل الشركة ريادتها في المجال، حيث تمتلك مراكز للابتكار في جميع أنحاء العالم، وتمارس أعمالها في أكثر من 100دولة. وفي المرتبة الثالثة، جاءت شركة إيلي ليلي الأمريكية بعدد 38طلباً، وهي من الشركات الرائدة عالمياً في التقنيات الحيوية وتصنيع الأدوية، كما تضمنت القائمة شركة باتيك فيليب السويسرية، المتخصصة في صناعة الساعات الفاخرة، مما يعكس استمرار جاذبية السوق السعودي للعلامات التجارية الفاخرة وحرص الشركات على حماية تصاميمها في المملكة.

FERRARI S.p.A.	%20.4
Versuni Holding B.V.	%2.17
Eli Lilly And Company	%97.1
شركة الفنار	%32.1
Patek Philippe Sa Geneve	%31.1
النساج المطورة للتجارة	%1.04
المؤسسات الأخرى	%88.62

أما على المستوى المحلي، برزت شركة الفنار باعتبارها إحدى أكثر المؤسسات السعودية نشاطاً في تقديم طلبات تسجيل التصاميم، تلتها شركة النساج المطورة للتجارة، إلا أن مساهمة المؤسسات الوطنية لا تزال محدودة، على الرغم من الاهتمام الوطني بالمجالات ذات الصلة، مثل صناعة السيارات والتقنيات الصناعية، إلى جانب إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى تعزيز التصنيع المحلي والابتكار في مختلف القطاعات. ويعكس هذا التوجه الحاجة إلى تحفيز المزيد من الشركات الوطنية للاستفادة من حماية التصاميم، بما يعزز قدرتها التنافسية ويضمن حماية ابتكاراتها في السوق المحلي والأسواق العالمية. ومن المتوقع ظهور مؤسسات جديدة في القائمة ونمو عدد الطلبات لفئة المؤسسات عموماً خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء في مايو الماضي على انضمام المملكة إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية.

شهادات التصاميـــم الصادرة

نظرة عامة

شهدت أعداد شهادات تسجيل التصاميم الصادرة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، حيث بلغت نسبة النمو في عدد الشهادات الصادرة 7.12% خلال عام 2024م مقارنة بالعام السابق. ويأتي هذا ترجمة للجهود المبذولة لتحسين جودة عمليات الملكية الفكرية وتحسين كفاءة الفحص وتسريع مدد وإجراءات إصدار القرارات ضمن استراتيجية الهيئة الرامية إلى تحقيق التميز في عمليات الملكية الفكرية.

ويمكن الاستفادة من مؤشر عدد شهادات تسجيل التصاميم الصادرة للاستدلال على جودة الطلبات المودعة، حيث يعكس مدى امتثال التصاميم المقدمة لمتطلبات الحماية، واستيفائها للمعايير القانونية والفنية المعتمدة. فكلما زاد عدد الشهادات الصادرة، دل ذلك على أن الطلبات المقدمة تتميز بالوضوح، والأصالة، والابتكار، وتتماشى مع معايير الفحص الفني، مما يسهم في رفع كفاءة منظومة تسجيل التصاميم وحماية حقوق المصممين.

وبالرغم من تقارب حصص فئتي الأفراد والمؤسسات من حيث عدد طلبات تسجيل التصاميم المودعة، إلا أن غالبية الشهادات الصادرة جاءت في الغالب لصالح فئة المؤسسات، حيث شكلت ما نسبته نسبة 67.05% من إجمالي الشهادات الصادرة أي أن معدل منح شهادات تسجيل التصاميم لفئة المؤسسات مقارنة بعدد الطلبات المودعة بلغ 0.91 شهادة لكل طلب مودع، ويعد هذا النمط متوافقاً مع أنماط المنح المرصودة خلال السنوات الماضية حيث يعكس قدرة المؤسسات على استيفاء واستكمال إجراءات التسجيل والحصول على الحماية القانونية مقارنة ببقية الفئات. إلا أن هذا الفارق في عدد الشهادات الصادرة يشير إلى مدى حاجة مقدمي الطلبات الأفراد إلى تحسين مستوى جودة التصاميم المقدمة، وضمان توافقها مع المتطلبات اللازمة للحصول على الحماية.

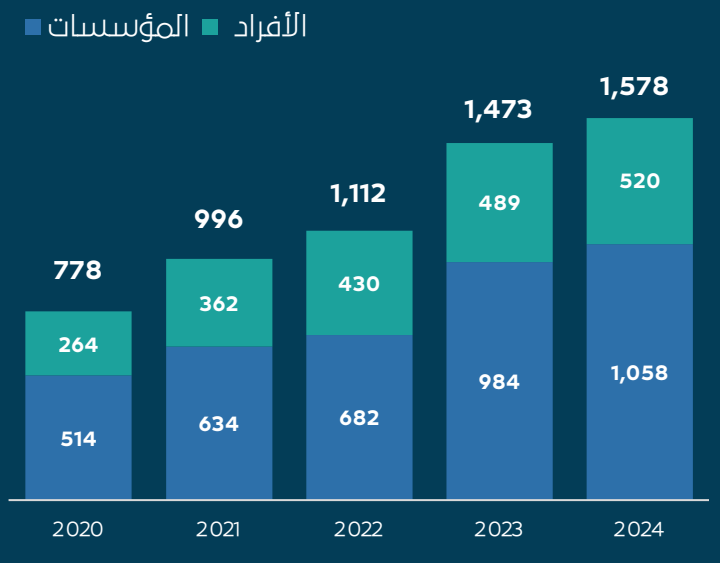

الشهادات الصادرة لفئة المؤسسات

1,058 شهادة

نمو بنسبة 7.52% مقارنة بالعام السابق 2023م.

الشهادات الصادرة لفئة الأفراد

520 شهادة

نمو بنسبة 6.33% مقارنة بالعام السابق 2023م.

1,578 شهادة

نمو بنسبة 7.12% مقارنة بالعام السابق 2023م.

شهادات التصاميم الصادرة حسب دولة مقدم الطلب

تعكس بيانات شهادات تسجيل التصاميم في المملكة تحولا لصالح مقدمي الطلبات من خارج المملكة على الرغم من أن الطلبات المقدمة من داخل المملكة شكلت النسبة الأكبر من إجمالي الطلبات المودعة. كما تشير البيانات إلى تنوع في توزيع الشهادات الصادرة مقارنة بالأنماط المرصودة خلال العام الماضي، حيث سجل مقدمو الطلبات من خارج المملكة النسبة الأكبر من عدد الشهادات الصادرة. ورغم هذا التغير، لا يزال مقدمو الطلبات من داخل المملكة يشكلون النسبة الكبيرة مقارنة بدول مقدمي الطلبات الأجانب، مما يعكس استمرار نمو النشاط المحلي، مع زيادة اهتمام المؤسسات الأجنبية بحماية تصاميمها في المملكة. وباستمرار التقدم والنمو في منظومة الملكية الفكرية والمنظومات ذات الصلة بقطاعات التصاميم، فهناك فرص لتعزيز مساهمة المصممين المحليين عبر تحسين جودة الطلبات المقدمة، وتقديم الدعم اللازم لهم، بما يسهم في زيادة معدلات منح الشهادات لمقدمي الطلبات من المملكة العربية السعودية، وتعزيز مكانة المملكة في المجال. بلغ عدد شهادات التصاميم الصادرة لمقدمي الطلبات من داخل المملكة 743 شهادة، مقارنة بـ 764 شهادة في عام 2023م، مما يشير إلى انخفاض طفيف بنسبة %2.75. بينما بلغ عدد الشهادات الصادرة لمقدمي الطلبات من خارج المملكة 814 شهادة، مما يمثل زيادة بنسبة %14.82 مقارنة بالعام السابق. وبتحليل الشهادات الصادرة بحسب دولة مقدم الطلب فقد تصدرت المملكة القائمة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إيطاليا، والصين، وسويسرا. بينما توزعت بقية الشهادات الصادرة وعددها 209 شهادة على مقدمي الطلبات من بقية الدول الأخرى.

1,578
شهادة تصميم صادرة

- %47.80 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية
- %13.65 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية
- %7.90 مقدمي الطلبات من إيطاليا
- %6.90 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية
- %6.65 مقدمي الطلبات من سويسرا
- %18.63 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

أبرز المؤسسات من حيث عدد الشهادات الصادرة

يمكن للمؤشرات المتعلقة برصد أداء مقدمي الطلبات من فئة المؤسسات أن توفر قراءات مهمة لتحديد أبرز المؤسسات الفاعلة في نشاط الابتكار التصميمي في المملكة، ورصد القطاعات الرائدة في مجال التصاميم، ومدى نضج بيئة الملكية الفكرية، كما يمكن استخدام هذه البيانات لاستخلاص أفضل الممارسات المتبعة في حماية التصاميم، مما يسهم في صياغة سياسات وطنية تحفيزية تدعم مستهدفات الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات الصلة، وتعزز من قدرة المملكة على جذب الابتكارات والاستثمارات في مجالات التصاميم. واتساقاً مع قائمة أبرز المؤسسات إيداعًا لطلبات تسجيل التصاميم، أظهرت النتائج أن معظم المؤسسات الأعلى نشاطاً في الإيداع حافظت على مكانتها في قائمة المؤسسات الأكثر حصولاً على شهادات التصاميم، مما يعكس جودة الطلبات المقدمة من هذه الشركات وقدرتها على استيفاء متطلبات التسجيل والحماية. ويشير هذا التوجه إلى أن المؤسسات الرائدة في الإيداع تمتلك نظماً متقدمة في إدارة الملكية الفكرية، مما يعزز فرصها في تحقيق معدلات منح مرتفعة في التصاميم. حيث حافظت شركة فيرارى على صدارتها كأكثر المؤسسات الحاصلة على شهادات لحماية تصاميمها في المملكة. وجاءت في المرتبة الثانية شركة فيرسوني القابضة تلتها شركة الفنار، ثم باتيك فيليب أحد أعرق وأشهر العلامات المتخصصة في صناعة الساعات الفاخرة أخيراً فقد توزعت الحصة المتبقية والمقدرة بما مجموعه 804 شهادة

FERRARI S.p.A.	%78.4
Versuni Holding B.V.	%2.47
شركة الفنار	%77.1
Patek Philippe Sa Geneve	%46.1
Eli Lilly And Company	%86.1
المؤسسات الأخرى	%85.77

بين الشركات والمؤسسات الأخرى، مما يشير لاتساع قاعدة المؤسسات المستفيدة من حماية التصاميم في المملكة. ومن المتوقع أن تسهم اتفاقية الرياض لقانون التصاميم عند دخولها حيز التنفيذ في تعزيز منظومة حماية التصاميم في المملكة، من خلال تبسيط عمليات الإيداع والتسجيل وفق معايير دولية معتمدة، مما يتيح للمصممين من أفراد أو مؤسسات إمكانية حماية تصاميمهم بشكل أكثر سرعة ومرونة داخل المملكة وخارجها. إضافة إلى ذلك، فقد تسهم الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات الصلة في زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الإبداعية والصناعية ومساهمتها في حجم التصاميم المسجلة وطنياً. كما أن توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال التصاميم، سيتيح فرصاً جديدة للتبادل التقني والمعرفي مع الاقتصادات المتقدمة.

المجالات الفنية للتصاميم المسجلة

يتم تصنيف شهادات التصاميم الصادرة وفقاً لتصنيف لوكارنو الدولي، وهو تصنيف عالمي يضم 32 فئة ويُستخدم لأغراض تسجيل التصاميم بموجب اتفاق لوكارنو (1968). ويُعد هذا التصنيف أداة رئيسية لتحديد مجالات التصاميم الفنية الأكثر نشاطاً، مما يتيح فهم التوجهات الوطنية بناء على مجالات التصاميم المسجلة داخل المملكة.

وفقاً لهذا التصنيف، فقد شكلت شهادات التصاميم الصادرة والمصنفة في مجال الزجاجات والحاويات المزودة بوسائل رش آلية النسبة الأعلى بما يقارب 100 شهادة من الإجمالي، تلتها الشهادات المصنفة في تصنيف الصناديق والعلب وحاويات التخزين والحفظ، بإجمالي 98 شهادة.

جاء التصنيف المرتبط السيارات والحافلات والشاحنات، بإجمالي 74 شهادة، مما يعكس أهمية هذا المجال في دعم الابتكار وتطوير قطاع النقل. كما سجل تصنيف مكونات وتجهيزات وملحقات المركبات إجمالي 60 شهادة وتصنيف منتجات الساعات إجمالي 57 شهادة. أما تصنيف أغطية الرأس والقبعات، فقد حصل على 51 شهادة.

ومن ناحية أخرى، شكلت بقية التصنيفات مجتمعة، ضمن فئة "أخرى"، الحصة الأكبر من الشهادات بإجمالي 1,193 شهادة مما يشير إلى اتساع نطاق التصاميم المسجلة، وعدم تمركز التصاميم في فئات أو قطاعات محددة أو وجود توجه مركزي واضح نحو قطاع معين.

الزجاجات والحاويات المزودة بوسائل رش آلية

%6.33

الصناديق والعلب وحاويات التخزين والحفظ

%6.21

السيارات والحافلات والشاحنات

%4.69

مكونات وتجهيزات وملحقات المركبات

%3.80

منتجات الساعات

%3.61

أغطية الرأس والقبعات

%3.23

أخرى

%72.12

04

العلامات التجارية

يستعرض هذا القسم **مؤشرات مجال العلامات التجارية خلال عام 2024م**، مع التركيز على أبرز أنماط طلبات التسجيل، وتوزيعها وفق النطاق الجغرافي، والأنشطة التجارية المختلفة. كما يتناول تحليلاً للتغيرات في المجال، مسلطاً الضوء على الفئات الأكثر نمو، والتوجهات الاستراتيجية التي تعكس الفرص المستقبلية لتطوير بيئة العلامات التجارية، ودورها في تعزيز تنافسية الأعمال.

طلبات تسجيل العلامات التجارية

نظرة عامة

تُعد العلامات التجارية أحد أهم مجالات الملكية الفكرية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تمييز المنتجات والخدمات، وتعزيز الهوية التجارية للمنشآت، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجيات التسويقية، وخطط التوسع التجاري.

ويساهم تتبع المؤشرات المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية في الاستدلال على مستوى النشاط التجاري في مختلف القطاعات الاقتصادية، ورصد الأنماط الناشئة في تقديم الطلبات، وفهم التحولات في بيئة الملكية الفكرية. ومن خلال تتبع هذه البيانات، يمكن للجهات ذات الصلة اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز النمو الاقتصادي بالموائمة مع الخطط الوطنية أو مواكبة التوجهات العالمية.

وفي عام 2024م، استمرت أعداد طلبات تسجيل العلامات التجارية المودعة لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية في النمو، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبات المودعة 52,451 طلبًا بنسبة نمو 15.72% مقارنة بسنة 2023م. ويعد هذا العدد الأعلى منذ إنشاء الهيئة، ليأتي متوافقاً مع التطور الملحوظ في البيئة الاقتصادية والتجارية للمملكة، وليرتبط هذا النمو بالجهود الحثيثة المبذولة من الهيئة لدعم أصحاب الأعمال ومقدمي الطلبات من خلال تحديث الأدلة الاسترشادية لتقديم طلبات الملكية الفكرية وإتاحتها، والعمل لرفع نسبة الوعي بالملكية الفكرية من خلال البرامج التدريبية، والخدمات الإرشادية والورش التوعوية وغيرها من الخدمات الداعمة.

وكما هو متوقع في هذا المجال، فقد شكلت حصة مقدمي الطلبات من فئة المؤسسات النسبة العظمى من الطلبات المودعة، نظرًا لطبيعة المجال وارتباطه بالأنشطة التجارية والكيانات الاقتصادية، ولأهمية العلامات التجارية في ترسيخ الهوية المؤسسية، وحماية المنتجات والخدمات، وتعزيز الميزة التنافسية في الأسواق.

52,451 طلب

نمو بنسبة 15.72% مقارنة بعام 2023م.

التسلسل الزمني لطلبات تسجيل العلامات التجارية

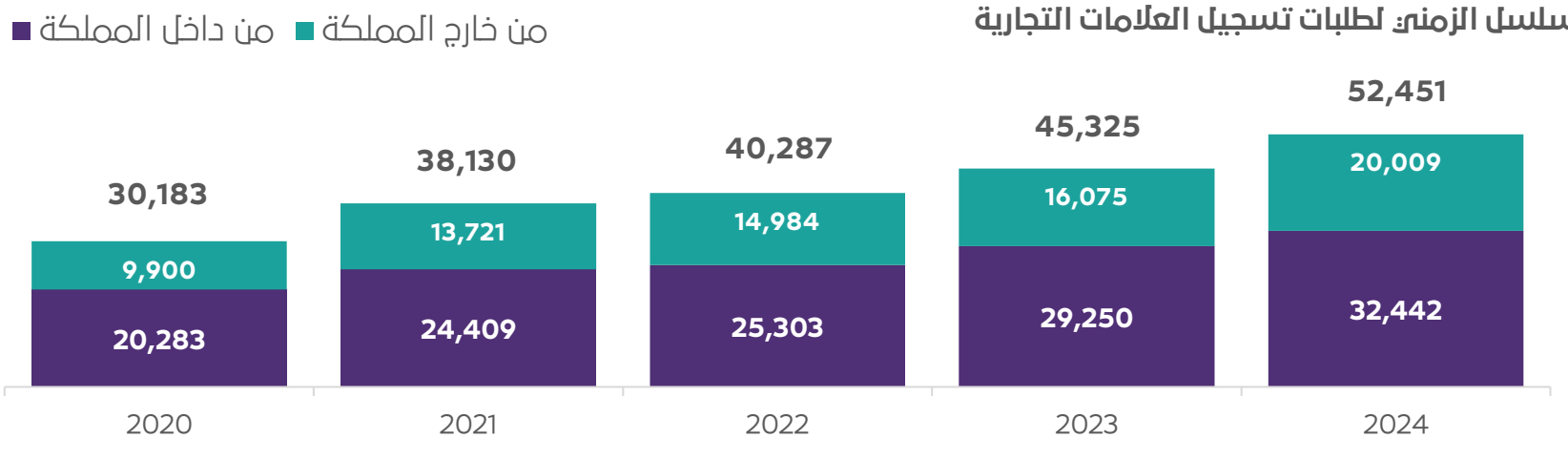

طلبات تسجيل العلامات التجارية حسب دولة مقدم الطلب

أظهرت بيانات طلبات تسجيل العلامات التجارية أن مقدمي الطلبات من داخل المملكة لا يزالون يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي الطلبات المودعة خلال السنوات الأربع الماضية. ففي عام 2024م، بلغت حصتهم 61.85% من إجمالي الطلبات المسجلة، رغم انخفاضها بمقدار 4.2% مقارنة بعام 2023م.

ويعكس هذا النمط المساهمة الفعالة للعلامات التجارية الوطنية في منظومة الملكية الفكرية، حيث تعد حماية العلامات التجارية الوطنية أولوية استراتيجية نظراً لما لها من تأثير مباشر على الاقتصاد المحلي، ولدورها في دعم نمو المؤسسات الوطنية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والعالمية. كما يسهم تسجيل العلامات التجارية الوطنية في حماية حقوق الشركات المحلية، وتشجيع الابتكار التجاري، ورفع مستوى ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال داخل المملكة.

وفقاً للبيانات المسجلة، تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول الأكثر إيداعاً لطلبات تسجيل العلامات التجارية، حيث بلغ إجمالي الطلبات المقدمة 32,442 طلبًا خلال عام 2024م. وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين، والإمارات العربية المتحدة، واليابان، وسويسرا، والمملكة المتحدة، مما يعكس اهتمام الشركات والمؤسسات في هذه الدول بحماية علاماتها التجارية في السوق السعودي. ويتوقع أن تشهد الهيئة السعودية للملكية الفكرية أنماطا مختلفة في الإيداع، ونمو حجم الطلبات المودعة وتنوعها، خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء على انضمام المملكة إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات والذي يهدف لتسهيل إجراءات حماية العلامات التجارية في 114 دولة، وإدارة تلك التسجيلات بطريقة فعالة ومبسطة.

52,451
طلب علامة مودع

%61.58 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية

%6.01 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية

%5.49 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية

%3.85 مقدمي الطلبات من الإمارات العربية المتحدة

%2.25 مقدمي الطلبات من اليابان

%20.55 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

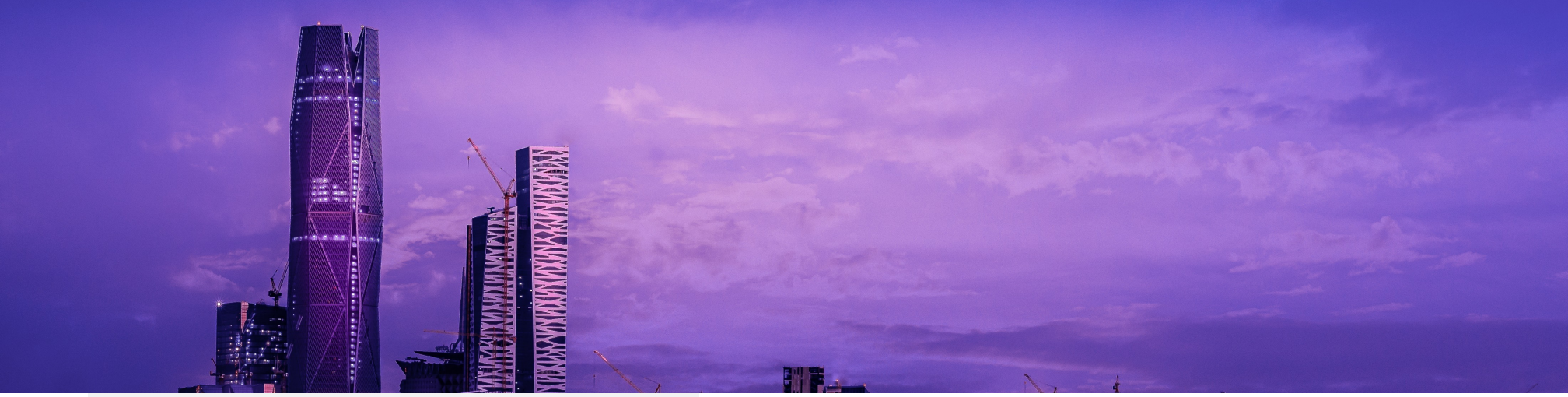

أبرز مقدمي الطلبات من فئة المؤسسات

شهد عام 2024م بروز مجموعة متنوعة من الشركات المحلية والدولية ضمن قائمة أكثر مقدمي طلبات تسجيل العلامات التجارية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية، مما يعكس الاهتمام المتزايد بحماية العلامات التجارية، والاهتمام بالسوق السعودية.

وقد تصدرت القائمة شركة المانجا اليابانية الشهيرة كابوشيكي كايشا شويشا هي واحدة من أكبر وأشهر دور النشر اليابانية، تأسست عام 1925 وأصبحت منذ ذلك الحين قوة أساسية في مجال الطباعة والنشر، خاصة في مجال المانجا. وتُعد اليوم من بين الشركات الرائدة في إنتاج وتوزيع المانجا، وتتمتع بتأثير عالمي كبير في مجال المانجا والكتب المصورة عالمياً، حيث قدمت لدى الهيئة ما مجموعه 542 طلباً، مما يعكس حرص الشركات اليابانية على حماية علاماتها التجارية المميزة، لا سيما في القطاعات الإبداعية والترفيهية. ويأتي هذا متوافقاً مع اهتمام الشباب السعودي المتزايد بهذه الثقافة، والدور الذي تلعبه الجهات الحكومية في هذا الجانب حيث عملت الهيئة العامة للترفيه على إقامة عدة فعاليات ومعارض في المملكة بالتعاون مع شركات ومؤسسات كبرى. وتلعب شركة "مانجا العربية" التابعة للمجموعة السعودية للأبحاث والإعلام، دوراً حيوياً في تطوير صناعة المانجا السعودية، وتسهم في نشر ثقافة المانجا وإتاحة الفرصة للمبدعين في تقديم أفكارهم عبر منصة إبداعية ودورية شهرية تبرز إبداعهم، وذلك بعد تهيئة الإمكانيات وتطوير المهارات، مما أسهم في تقديم أعمال مميزة من وحي الثقافة العربية. تلتها شركة نيوم من المملكة العربية السعودية، وهي شركة تطويرية كبرى تعمل على بناء مدينة مستقبلية ذكية، وابتكار حلول في مجالات الاستدامة والتقنيات الحديثة، حيث أودعت ما يقارب 223طلباً، مما يعكس وعي الشركات الوطنية الكبرى واهتمامها بتنمية أصولها بضمان الحماية القانونية اللازمة لذلك. وفي المرتبة الثالثة، جاءت شركة تارجت براندز، متبوعة بشركة سارة محمد الراجحي التجارية، وهي شركة متخصصة في تجارة المنتجات الاستهلاكية والتجزئة، تليها شركة عبد الواحد بن شبيب للتوزيع. وبالرغم من تباين الأنشطة التجارية للمؤسسات السابقة، إلا أن إجمالي الطلبات المقدمة منها يمثل ما نسبته 2.3% فقط من إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية المودعة خلال العام، مما يعكس التنوع الكبير في مقدمي الطلبات.

كابوشيكي كايشا شويشا	542
نيوم شركة شخص واحد مساهمة مقفلة	223
تارجت براندز	191
شركة سارة محمد الراجحي التجارية	133
شركة عبدالواحد بن شبيب للتوزيع	132

العلامات التجارية المسجلة
نظرة عامة

واصل عدد العلامات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية نموه خلال عام 2024م، حيث بلغ إجمالي عدد العلامات التجارية المسجلة 31,834 علامة، مسجلاً نمو بنسبة 13.54% مقارنة بالعام السابق. كما وبلغ عدد العلامات التجارية المسجلة لمقدمي الطلبات من المملكة 15,541 علامة، مسجلاً ارتفاعاً عن العام الماضي، إلا أن الحصة الأكبر كانت لمقدمي الطلبات من الخارج، حيث تم تسجيل 16,293 علامة تجارية. ويأتي هذا الارتفاع انعكاساً للجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة في تحسين إجراءات استقبال الطلبات، وتطوير عمليات الفحص، وتسريع إصدار القرارات، إلى جانب تعزيز الأنظمة التقنية لرفع الكفاءة الإنتاجية، مما يسهم في تسهيل عمليات تسجيل العلامات التجارية بما ينعكس إيجابا على تعزيز البيئة الاستثمارية والاقتصادية في المملكة. كما يتوقع استمرار هذا النمط ونمو عدد العلامات التجارية المسجلة، خاصة الطلبات المقدمة من خارج المملكة، بعد تفعيل التسجيل الدولي للعلامات التجارية إثر انضمام المملكة إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية (بروتوكول مدريد).

31,834 علامة مسجلة

نمو بنسبة 13.54% مقارنة بالعام السابق 2023م.

التسلسل الزمني للعلامات التجارية المسجلة

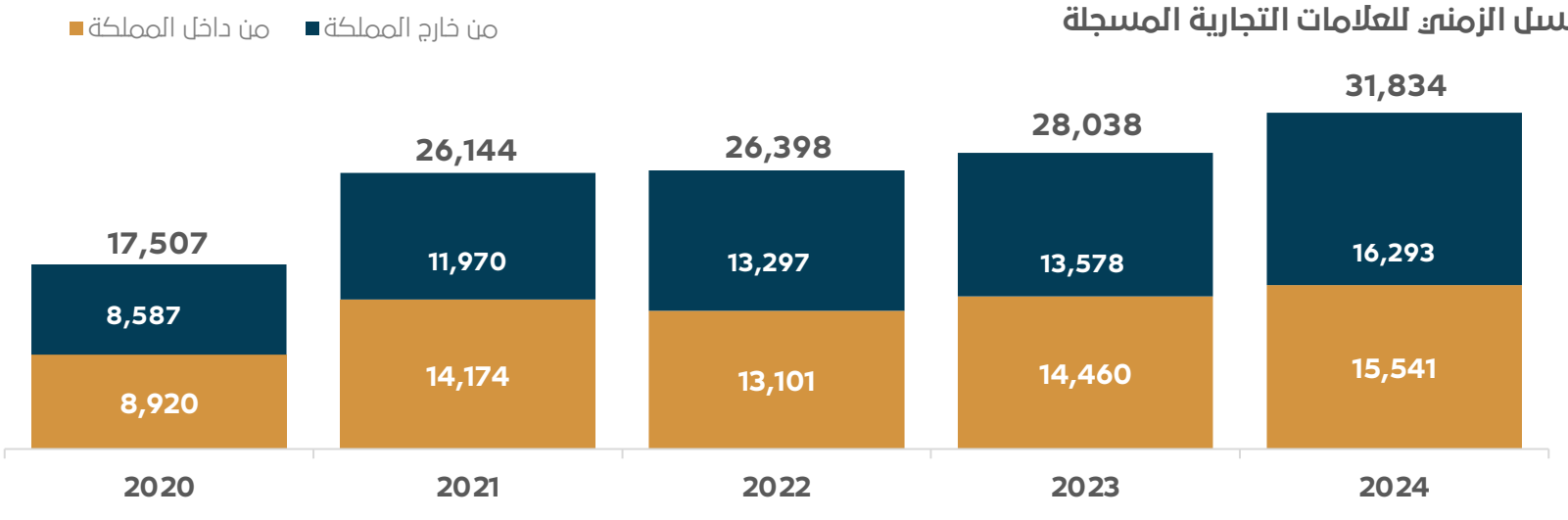

العلامات التجارية المسجلة حسب دولة مقدم الطلب

أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالعلامات التجارية المسجلة استمرار النمو في عدد العلامات التجارية المسجلة، إذ بلغ عدد العلامات المسجلة من داخل المملكة 15,376 علامة تجارية خلال عام 2024م، وهو ما يمثل 48.30% من إجمالي العلامات التجارية المسجلة خلال الفترة.

ويعكس استمرار النمو في عدد العلامات التجارية المسجلة، ارتفاع الوعي بأهمية حماية العلامات التجارية ودورها الفاعل في تعزيز منظومة الملكية الفكرية في المملكة، لما لها من أثر مباشر في دعم الاقتصاد الوطني، ورفع تنافسية المؤسسات على المستويين الإقليمي والعالمي. كما أظهرت البيانات كذلك وجود اهتمام كبير من الشركات الأجنبية بتسجيل علاماتها التجارية في المملكة. فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بعدد 3,051 علامة تجارية مسجلة، بنسبة 9.58% من الإجمالي، تلتها جمهورية الصين الشعبية بعدد 2,490 علامة، بنسبة 7.82%، ثم الإمارات العربية المتحدة، ثم اليابان إلى قائمة أبرز دول مقدمي الطلبات الحاصلين على علامات تجارية مسجلة في المملكة العربية السعودية ما يدل على تنوع الدول المهتمة بحماية علاماتها التجارية داخل السوق السعودي ووجود أنماط بارزة تستحق النظر فيها.

أما بقية دول العالم الاخرى، فقد شكلت مجتمعة ًما نسبته 26.67% من إجمالي العلامات التجارية المسجلة في مدة التقرير. وحيث تنوعت دول مقدمي الطلبات من خارج المملكة والتي شكلت إجمالا 50% من حصة العلامات المسجلة فإن هذا دلالة على الانفتاح الكبير للسوق السعودي على الاستثمارات والعلامات التجارية الدولية، ويعزز مكانة المملكة كوجهة جاذبة لخطط التوسع التجاري والاقتصادي عالميًا.

31,834
علامة تجارية صادرة

%48.30 مقدمي الطلبات من داخل المملكة العربية السعودية

%9.58 مقدمي الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية

%7.82 مقدمي الطلبات من جمهورية الصين الشعبية

%4.39 مقدمي الطلبات من الإمارات العربية المتحدة

%3.24 مقدمي الطلبات من اليابان

%26.67 مقدمي الطلبات من بقية دول العالم

العلامات التجارية المسجلة حسب التصنيفات والفئات

يتم تسجيل العلامات التجارية وفق تصنيف نيس الدولي للسلع والخدمات، والذي يعد أداة معتمدة عالميًا لتنظيم وتحديد فئات العلامات التجارية المسجلة وفقاً للسلع والخدمات التي ترتبط بها. ويسهم هذا النظام في توحيد إجراءات تسجيل العلامات التجارية وتصنيفها دوليا، وضمان فاعلية الحماية القانونية، وتعزيز سهولة التوسع التجاري في الأسواق العالمية. كما يوفر إطاراً واضحاً لتحديد نطاق استخدام العلامات التجارية، حيث يتألف من 45 فئة مقسمة بين 34 فئة للسلع والمنتجات المادية (من 1 إلى 34)، و11 فئة للخدمات (من 35 إلى 45).

وقد شكلت العلامات التجارية المسجلة في فئة (43) لخدمات المطاعم والضيافة النسبة الأعلى من إجمالي العلامات التجارية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2024م، بإجمالي يصل إلى 2,971 علامة تجارية. كما جاءت فئة الخدمات التجارية والإدارية في المرتبة الثانية حيث تُستخدم لتسجيل العلامات التجارية التي تقدم خدمات ذات طابع تجاري أو إداري، مثل شركات التسويق، الوكالات الإعلانية، شركات التوظيف، واستشارات الأعمال بعدد 2,333 علامة مسجلة. ثم فئة منتجات الأجهزة والبرمجيات الإلكترونية والتي تشمل أجهزة الحاسوب، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية ، والبرمجيات بأنواعها، ومعدات التصوير والصوت، وغيرها. متبوعة بفئة (3) لمستحضرات التجميل والتنظيف، فئة (30) للمواد الغذائية والتوابل، ثم فئة (42) لخدمات البحث العلمي والتقني، وفئة (41) لخدمات التعليم والترفيه، تليها فئة (25) لمنتجات الملابس والأحذية والقبعات. لتشكل مجتمعة ما نسبته 53.85% من إجمالي العلامات التجارية المسجلة خلال عام 2024م بينما توزعت النسبة المتبقية بين الفئات الأخرى والبالغ عددها 36 فئة، بما يعكس تنوع أنشطة العلامات التجارية المسجلة.

خدمات المطاعم والضيافة (43)
%9.33

الخدمات التجارية والإدارية (35)
%7.32

منتجات الأجهزة والبرمجيات الالكترونية (9)
%7.10

مستحضرات التجميل والتنظيف (3)
%7.01

مواد غذائية وتوابل (30)
%5.79

خدمات البحث العلمي والتقني (42)
%4.56

خدمات التعليم والترفيه (41)
%4.50

منتجات الملابس وأحذية وقبعات (25)
%4.16

المستحضرات طبية وبيطرية (5)
%4.08

أخـرى
%46.15

العلامات التجارية المسجلة حسب المجالات والأنواع

تختلف العلامات التجارية المسجلة بحسب أنواعها سواء التقليدية، مثل العلامات اللفظية مثل الأسماء التجارية، أو العلامات التصويرية، أو التصويرية اللفظية وهي المركبة التي تجمع بين العناصر اللفظية والتصويرية. إلى جانب العلامات غير التقليدية، مثل العلامة الصوتية التي تشير لنغمة صوتية مميزة. كما تُصنَّف العلامات التجارية وفقاً لطبيعة استخدامها والغرض منها إلى عدة أنواع رئيسية، تشمل العلامات التجارية (والتي تُستخدم لتمييز السلع عن غيرها في السوق)، والعلامات الخدمية (والتي تُستخدم لتمييز الخدمات مثل علامات المؤسسات التي تقدم خدمات مثل التسويق، البنوك، التعليم، التأمين، وغيرها)، والعلامات الجماعية (المستخدمة من مجموعة من الشركات أو الأفراد المنتمين إلى جمعية أو منظمة معينة)، وعلامات الفحص، وعلامات النفع العام، ولكل منها دور محدد في تنظيم الأسواق وحماية الحقوق التجارية. في عام 2024م. تصدرت العلامات التجارية التصويرية اللفظية القائمة بإجمالي 20,319 طلب،

حيث تشير للعلامات التجارية المركبة التي تجمع بين العناصر اللفظية والتصويرية، تلتها العلامات اللفظية والتي تعتمد بشكل أساسي على النصوص أو الأسماء، ثم العلامات التصويرية والتي تركز على العناصر الرسومية فقط. كما تم تسجيل علامات صوتية واحدة فقط. أما من حيث المجال، هيمنت العلامات التجارية التقليدية على المشهد، متبوعة بعلامات هيئات النفع العام والمودعة من الجهات الحكومية أو المنظمات غير الربحية لتمييز الخدمات أو المشاريع غير الربحية. وجاءت العلامات الجماعية والخدمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوزيعات والحصص للعلامات التجارية بأنواعها المختلفة تشابه إلى حد كبير التوزيع المرصود لبيانات العام الماضي، مع استمرار الأنماط الرئيسية في الحفاظ على نفس الهيمنة في تصنيفات العلامات التجارية والخدمية والجماعية. لم تشهد الفئات تغييرات جوهرية، حيث لا تزال العلامات التجارية تمثل النسبة الأكبر من العلامات التجارية المسجلة.

العلامة من حيث النوع

تصويرية لفظية	لفظية	تصويرية	صوتية
20,319	9,913	1,601	1

العلامة من حيث المجال

علامة تجارية	علامة هيئات النفع العام	علامة جماعية	علامة خدمية
31,782	22	9	9

علامة مراقبة و فحص	المؤسسات المهنية
8	4

05

حقوق المؤلف

يستعرض هذا القسم **مؤشرات مجال حقوق المؤلف** خلال عام 2024م، مع التركيز على أبرز أنماط طلبات التسجيل، مع التركيز على المسارات الأكثر نمواً.

طلبات التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف

نظرة عامة

حقوق المؤلف هي إحدى مجالات الملكية الفكرية الرئيسية، والمعنية بالحماية القانونية في المجالات الإبداعية، والصناعات الثقافية والرقمية.. تشمل هذه الحقوق مجموعة واسعة من المصنفات، مثل الأعمال الأدبية والمصنفات المكتوبة، والبرمجيات ومصنفات الحاسب الآلي، والمصنفات الفنية والفنية التطبيقية، والتصاميم والأعمال المعمارية، والصور الفوتوغرافية، والأعمال التخطيطية، والأعمال الطوبوغرافية المجسمة للمصنفات والمجسمات ثلاثية الابعاد المتصلة بالجغرافيا، والطبوغرافيا، وفن العمارة، والعلوم.

وفي عام 2024م شهدت أعداد طلبات التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف نموا ملحوظا حيث بلغ عدد الطلبات التي استقبلتها الهيئة 2,568 طلباً، بنسبة نمو بلغت 62.15% مقارنة بالعام السابق. كما توزعت هذه الطلبات بين المسارات توزيعاً يعكس طبيعة التوجهات الإبداعية والتقنية في المملكة. حازت المصنفات المكتوبة على الحصة الأكبر من إجمالي عدد الطلبات المقدمة، نظراً لنضج قطاع النشر والتأليف في المملكة. فوفقا لآخر إحصائية صادرة عن وزارة الثقافة، يقدّر حجم سوق النشر في المملكة العربية السعودية بحوالي 4.5 مليار ريال من حيث المبيعات. يُعزى هذا النمو إلى وجود أكثر من 520 دار نشر في المملكة، بالإضافة إلى سوق تأليف متنامية حيث شهدت أعداد إصدارات الكتب نمواً مستمراً منذ عام 2018م. وجاءت طلبات التسجيل الاختياري في مسار برمجيات وتطبيقات الحاسب الآلي ثانياً من حيث العدد، متماشيا مع التوجهات الوطنية لتنمية صناعة المنتجات الرقمية. يظهر توزيع طلبات التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف خلال عام 2024م اتساقاً واضحًا مع الأنماط والتوزيعات المرصودة منذ إطلاق الخدمة.

2,568 طلب

نمو بنسبة 63.15% مقارنة بالعام السابق 2023م.

%61.57 المصنفات المكتوبة

%25.77 برمجيات و تطبيقات الحاسب الآلي

%12.46 المصنفات الفنية والفنية التطبيقية

%2.29 الأعمال المعمارية

%1.16 الصور الفوتوغرافية

%0.85 الأعمال التخطيطية

%0.07 الأعمال الطوبوغرافية المجسمة

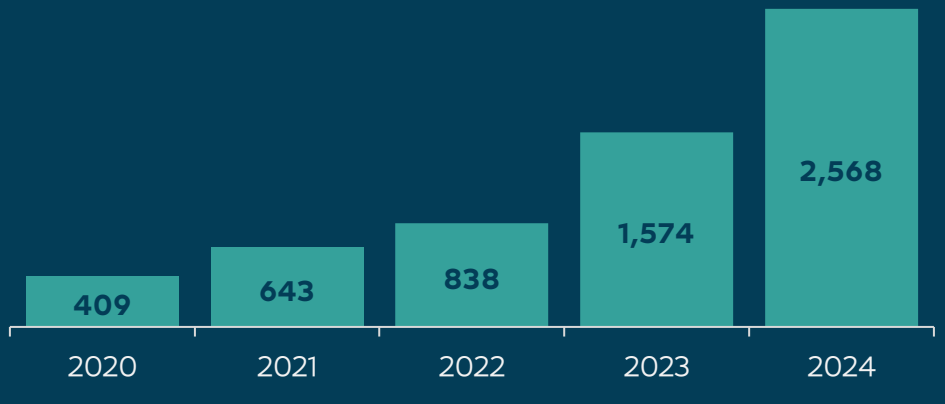

شهادات التسجيل الاختياري لمصنفـــات حـقوق المؤلـــف

نظرة عامة

بلـغ إجمـالي عـدد شـهادات التسـجيل الاختيـاري لمصـنفات حـق المؤلـف الصادرة من الهيئة خلال عام 2024م ما مجموعه 1,504 شهادة، وهـو مـا يعكس زيادة ملحوظة بنسـبة 56.34% مقارنة بعدد الشـهادات فـي عـام 2023م، الذي بلغ 962 شهادة. في عام 2024م تم تسجيل ما مجموعه 1,504 مصنف من مصنفات حقوق المؤلف، بنسبة نمو تجاوزت 56% مقارنة بالعام الماضي. وبالنظر لتوزيع شهادات التسجيل الاختياري الصادرة على مسـارات مصـنفات حقـوق المؤلـف، فإنهـا مشـابهه لـنمط توزيـع طلبـات التسجيل الاختياري فإنها مشابهه لنمط توزيع طلبات التسـجيل الاختيـاري المقدمـة للهيئـة خـلال العـام. حيـث كانـت الحصـة الأكبـر مـن الشـهادات الصادرة لتسجيل المصنفات المكتوبة بنسبة 60.70% من الإجمالي، يليها الشـهادات الصـادرة لمصـنفات البرمجيـات وتطبيقـات الحاسـب الآلـي، ثـم المصـنفات الفنيـة والفنيـة التطبيقيـة، ثـم الأعمـال المعماريـة والصـور الفوتوغرافية.

1,504 شهادة

نمو بنسبة 56.34% مقارنـة بعام 2023م.

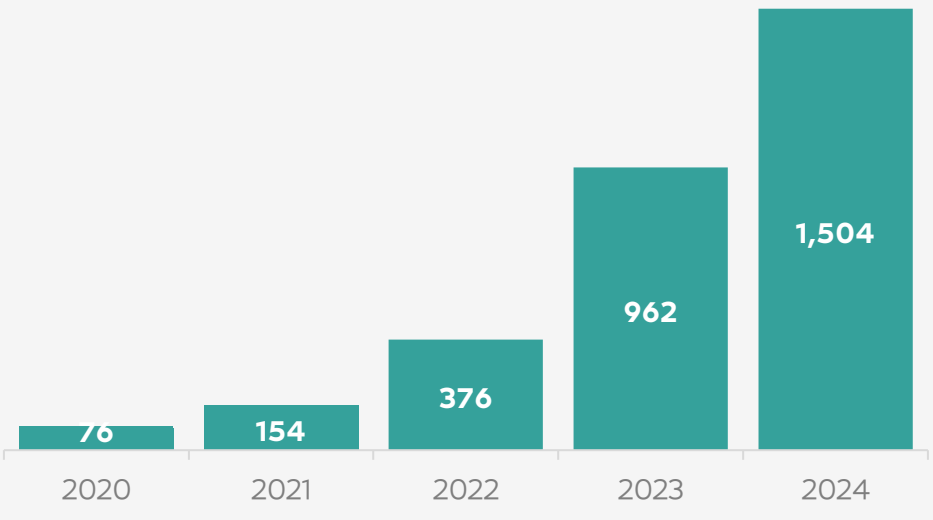

60.54%
المصنفـــــات المكتـــوبـــة

23.65%
برمجيات و تطبيقات الحاســـب الآلي

13.17%
المصنفات الفنيـة والفنية التطبيقية

1.65%
الأعمـــــال المعمـــاريـــة

0.92%
الصـــــور الفوتـــوغرافـــية

0.07%
الأعمال الطوبوغرافية المجســـــمة

06

الأصناف النباتية والدارات المتكاملة

يستعرض هذا القسم مؤشرات مجالي **الأصناف النباتية والدارات المتكاملة** خلال عام 2024م، مع التركيز على أبرز أنماط الإيداع.

طلبات وشهادات حماية الأصناف النباتية

نظرة عامة

حماية حقوق الملكية الفكرية بمختلف أشكالها تعد جزءاً أساسياً من عملية دعم الإبداع وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات. ويعد نظام إيداع وحماية الأصناف النباتية من الأدوات المهمة لدعم الابتكار الزراعي وحماي حقوق المربين والمطورين في المملكة وخارجها، كما يسهم في تعزيز الامن الغذائي وجهود تنويع الإنتاج الزراعي.

وبالنظر لأنماط الإيداع استناداً على البيانات المتوفرة لدى الهيئة، فإنه لم يتم استقبال أي طلب مودع لحماية وتسجيل الأصناف النباتية خلال عام 2024م. وفي المقابل فقد تم استكمال إجراءات المنح والحماية لعدد (10) أصناف نباتية جديدة، وذلك بعد استيفاءها للمتطلبات الفنية والإجرائية اللازمة. وقد شملت هذه الأصناف عدة فئات زراعية مما يعكس استمرار العمل على تطوير وتحسين جودة الأصناف المحمية في المملكة، ويعكس الجهود المبذولة في البحث العلمي والتطوير الزراعي. ومن الجدير بالذكر، أن الأصناف النباتية الجديدة المسجلة تتركز بشكل أساسي في نوعين رئيسيين هما أصناف البن والفراولة بما يتماشى مع التوجهات الوطنية الرامية لدعم زراعة البن كمنتج استراتيجي، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

حيث يعد البن من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في المملكة، الأمر الذي انعكس على قطاع البن في المملكة باعتباره أحد القطاعات الزراعية الواعدة، والذي يشهد اهتماما متزايداً ضمن برامج التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل. وقد ساهم هذا الاهتمام في إطلاق مبادرات استراتيجية لتعزيز إنتاج البن المحلي ورفع جودته، ومن أبرز المبادرات تأسيس الشركة السعودية للقهوة. وفي هذا الإطار يبرز بن جازان كأحد أهم الأصناف المزروعة حالياً، والتي تشتهر بجودة إنتاجها. ومن بين الأصناف المسجلة حديثاً نجد جازان الريث، جازان فيفاء، جازان الدائر، جازان لايت، ,Jazan Premiumجي يو 2030، و .Jazan Mocha.

هذا التنوع في أصناف البن يعكس قيمة بن جازان كرمز للهوية الزراعية في المنطقة، ويحظى باهتمام الجهات كافة لدعمه، وتطوير سلاسل انتاجه، وتعزيز مكانته في الأسواق المحلية والدولية.

10 شهادات صادرة

التسلسل الزمني لطلبات تسجيل الأصناف النباتية

طلبـات وشهادات تسجيل الدارات المتكاملة

نظرة عامة

تمثل الدارات التخطيطية للدوائر المتكاملة أحد مجالات الملكية الفكرية الرئيسية، حيث تُعنى بحماية التصاميم الهندسية الدقيقة للدوائر الإلكترونية المصغرة وتمثل حجر الأساس في تصميم وتصنيع معظم الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في حياتنا اليومية والصناعات المتقدمة على حد سواء. حيث تستخدم في مختلف الأجهزة التقنية، مثل الحواسيب، الهواتف الذكية، والمعدات الطبية. تعد هذه الدارات عنصراً أساسياً في تطوير الشرائح الإلكترونية التي تُستخدم في تشغيل الأنظمة الرقمية الحديثة، مما يجعلها محورًا رئيسيًا في الابتكار التقني.

وتكمن أهمية الدوائر المتكاملة في قدرتها على دمج عدد كبير من المكونات الإلكترونية ضمن شريحة صغيرة الحجم، ذات كفاءة عالية، وتكلفة منخفضة نسبياً لتحسين قدرات المعالجة، وسرعة الأداء، وتقليل استهلاك الطاقة، مما مكّن المطورين والمبتكرين من تصميم حلول ذكية أكثر تطورًا وتعقيدًا.

على المستوى الوطني، تعُد تنمية قدرات التصميم والتطوير في مجال الدوائر المتكاملة من أهم الممكنات لتحقيق التطور التقني، وتعزيز تنافسية المملكة في مجالات التقنية والابتكار. كما تتماشى هذه الجهود مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، لا سيما في ما يتعلق بتنمية الاقتصاد الرقمي، وتوطين الصناعات التقنية، وتحفيز البحث والتطوير في مجالات أشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة.

وبالنظر لبيانات الهيئة السعودية للملكية الفكرية فقد بغ عدد الطلبات المودعة للهيئة السعودية للملكية الفكرية خلال عام 2024م في هذا المجال ما مجموعه 20 طلب وهو ما يشكل زيادة عن العام السابق بنسبة 53.84%

20 طلب تسجيل مودع

التسلسل الزمني لطلبات تسجيل الدارات المتكاملة

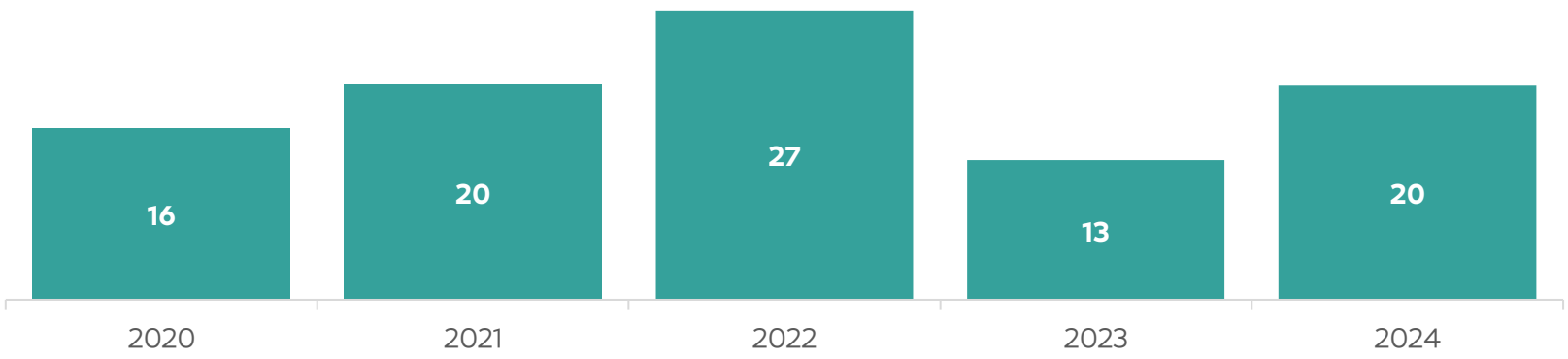

07

نظرة شاملة على السـياق الوطنـي

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على **السياق الوطني الذي يُمارَس فيه نشاط الملكية الفكرية في المملكة**، شاملا أبرز الأرقام ومقدمي الطلبات.

مجال براءات الاختـــــراع
نظرة عامة

أبرز مؤشرات براءات الاختراع
لمقدمي الطلبات من داخل المملكـــة

3,108
طلب براءة اختراع مودع

تشـكل 38.71% مـن إجمـالي الطلبـات المودعـة خـلال العـام، ومسجلة نمو بنسبة 10.25% مقارنـة بالعام السابق 2023م.

1,614
وثيقة براءة اختراع صادرة

تشـكل 37.60% مـن إجمـالي الوثـائق الصـادرة خـلال العـام، نمـو بنسـبة 112,92% مقارنـة بالعـام السابـق 2023م.

إجمالي الطلبات المودعة لفئة **الأفراد**

1,373

إجمالي الطلبات المودعة لفئة **المؤسســات**

1,735

شركة الزيت العربية السعودية	847
جامعة الملك سعود	55
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	35
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	34
الهيئة السعودية للمياه	17
أخـــرى	747

إجمالي الوثائق الصادرة لفئة **الأفراد**

85

إجمالي الوثائق الصادرة لفئة **المؤسســات**

1,529

شركة الزيت العربية السعودية	1,412
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	28
جامعة الملك سعود	26
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	14
مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية	8
أخـــرى	41

التسلسل الزمني لنشاط الإيداع والمنح لمقدمي الطلبات من داخل الدولة

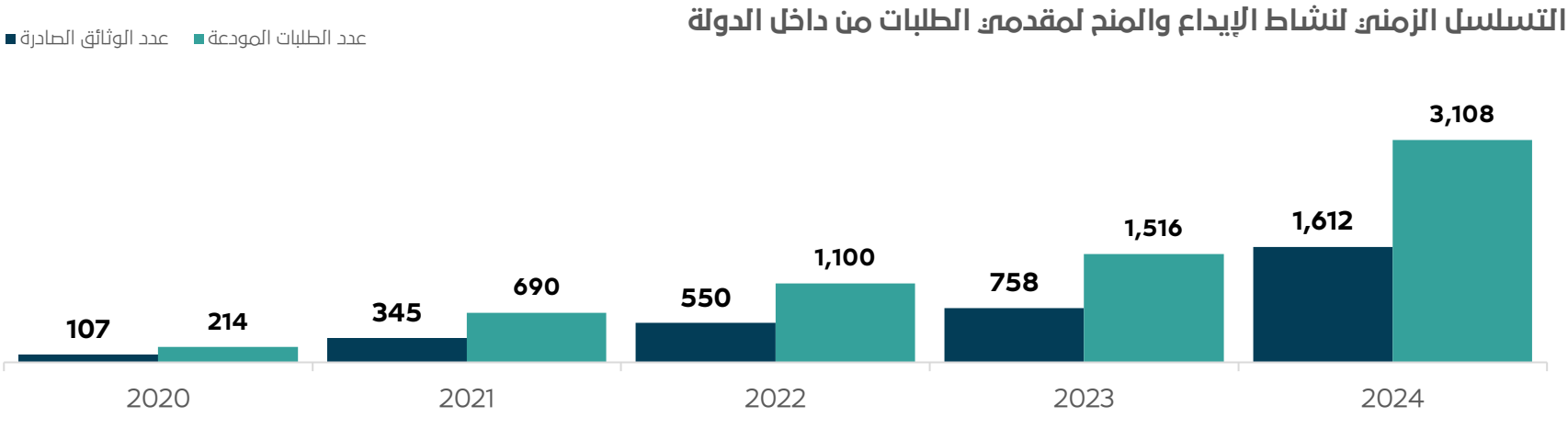

المجـــــالات التقنـــــــية لبراءات الاختـــراع الصـــــادرة

بنـاء علـى التصـنيف الـدولي لبـراءات الاختـراع (PCT) والمسـتخدم لتصـنيف الاختراعـات والابتكـارات المحميـة بنـاء ًعلـى مجالاتهـا التقنيـة، فقـد تـم توزيـع وثائق براءات الاختراع الصادرة من الهيئة السعودية للملكية الفكرية خلال عام 2024م لمقـدمي الطلبـات مـن المملكـة العربيـة السـعودية بمـا يعكـس التوجهات التقنية والفنية للابتكارات الوطنية.

حيث نلاحظ تصدرّ مجال الإنشاءات الثابتة القائمة بنسبة 33.46%، يليها مجال الكيمياء والمعادن بنسبة 22.53%، ثم الفيزياء بنسبة 17.60%. أما العمليات ووسائل النقل فجاءت بنسبة 10.53%، تلاها مجال الاحتياجات البشرية بنسبة 5.58%.

كما سجل مجال الهندسة الميكانيكية والإنارة والتدفئة نسبة 5.08%، في حين حقق مجال الكهرباء نسبة 5.14%. الملفت للنظر أن مجال ورق المنسوجات لم يسجل أي براءات اختراع خلال الفترة المذكورة، حيث كانت نسبته 0.00%.

تعكس هذا الأرقام توجه مقدمي طلبات براءات الاختراع من حيث المجلات وهي متسقة مع التوجهات العالمية لبقية الوثائق.

الإنشاءات الثابتة (E)

%33.46

الكيميـاء وعلـم المعادن (C)

%22.53

الفيزيـــاء (G)

%17.60

العمليـــات ووسائل النقل (B)

%10.53

الاحتياجـــات البشرية (A)

%5.58

الكهربـــاء (H)

%5.14

الهندسة الميكانيكية والإنارة والتدفئة (F)

%5.08

ورق المنسوجات (D)

%00.0

مجال التصاميم
نظرة عامة

أبرز مؤشـــــرات التصاميم
لمقدمي الطلبات من داخل المملكــة

1,222
طلب تسجيل تصميم مودع

تشكل 57.58% من إجمالي المسجل خلال العام، ونمو بنسبة 10.09% مقارنة بالعام السابق 2023م.

743
شهادة تسجيل تصميم صادرة

تشكل 47.80% من إجمالي المسجل خلال العام انخفاضاً بنسبة 2.74% مقارنة بالعام السابق 2023م.

إجمالي الطلبات المودعة لفئة **الأفراد**

900

إجمالي الطلبات المودعة لفئة **المؤسسات**

322

شركة الفنار	26
شركة النساج المطورة	22
شركة فيجن المتحدة للصناعة	16
شركة المصنع الحديث للبولسترين المحدودة	14
مؤسسة عبدالعزيز ابراهيم القرشي	13
أخـــرى	231

إجمالي الوثائق الصادرة لفئة **الأفراد**

492

إجمالي الوثائق الصادرة لفئة **المؤسسات**

251

شركة الفنار	28
شركة النساج المطورة	22
شركة فيجن المتحدة للصناعة	16
مؤسسة عبدالعزيز ابراهيم القرشي	12
شركة المصنع الحديث للبولستايرين المحدودة	12
أخـــرى	161

التسلسل الزمني لنشاط الإيداع والمنح لمقدمي الطلبات من داخل الدولة

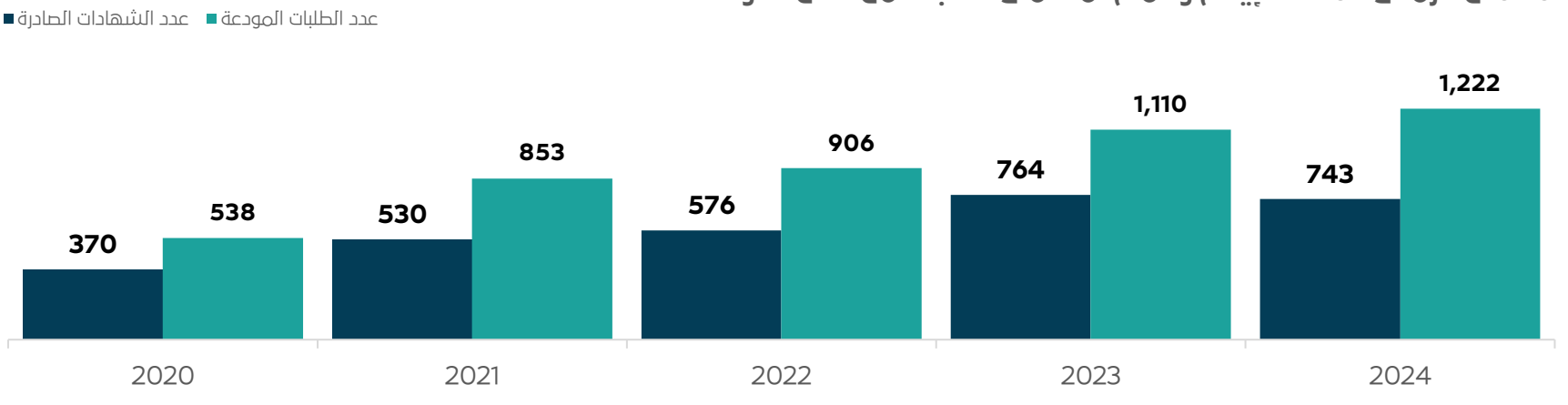

المجـــــالات التقنـــــــية للتصاميـــــم المسجـــــلة

استنادا لتصنيف لوكارنو فإن توزيع شهادات التصاميم المسجلة لمقدمي الطلبات من داخل المملكة تعكس توجهات المبدعين واحتياجات السوق، حيث تتصدر الصناديق والعلب وحاويات التخزين والحفظ القائمة بنسبة 11.17%، مما يعكس الجهود الحالية لابتكار حلول تخزين عملية. يليها الزجاجات والحاويات المزودة بوسائل رش آلية بنسبة 9.01%، ما يشير إلى اهتمام متزايد بتصميم عبوات مبتكرة للمنتجات الاستهلاكية.

من ناحية أخرى جاء مجال أغطية الرأس بنسبة 5.78%. كما سجلت معدات توزيع الطاقة الكهربائية نسبة 4.84%، في إشارة إلى وجود تركيز على تطوير المنتجات التقنية. أما تصاميم الملابس والحقائب والمحافظ فقد جاءت بنسبة 3.49% و2.96% على التوالي، مما يبرز الاهتمام بتسجيل وحماية المنتجات الاستهلاكية في قطاع الأزياء.

مقارنة بالتوجهات للطلبات المقدمة من خارج المملكة، فلم تظهر تصاميم السيارات وقطع الغيار محلياً بالرغم من الاهتمام الكبير بالقطاع، بينما برزت تصاميم الأزياء والإكسسوارات بشكل أكبر. تعكس هذه الأرقام الفرص الكبيرة في مجالات التخزين والتعبئة والطاقة، مما يجعلها مجالات واعدة للابتكار والتطوير داخل المملكة بما يتسق مع الأولويات الوطنية.

الصناديق والعلب وحاويات التخزين والحفظ

%11.17

الزجاجات والحاويات المزودة بوسائل رش آلية

%01

أغطيـــة الـــرأس

%5.78

معدات توزيع الطاقة الكهربائية و التحكم بها

%4.84

منتجـــات الملابـــس

%3.49

الحقائب والمحافظ وحوامل النقود والمستندات

%2.96

أخـرى

%78.23

مجال العلامات التجارية
نظرة عامة

أبرز مؤشرات العلامات التجارية
لمقدمي الطلبات من داخل المملكة

32,442
طلب تسجيل علامة تجارية مودع

تشكل 61.58% من إجمالي الطلبات المودعة خلال العام، ونمو بنسبة 10.9% مقارنة بالعام السابق 2023م.

15,541
علامة تجارية صادرة

تشكل ما نسبته 48.30% من إجمالي العلامات المسجلة ونمو بنسبة 7.47% مقارنة بالعام السابق 2023م.

إجمالي الطلبات المودعة لفئة **المؤسسات**

530

شركة نيوم شركة شخص واحد مساهمة مقفلة	223
شركة سارة محمد الراجحي التجارية	133
شركة عبدالعزيز ابراهيم القرشي للتجارة	90
شركة مانجا للإنتاج	84

إجمالي الوثائق الصادرة لفئة **المؤسسات**

670

شركة نيوم شركة شخص واحد مساهمة مقفلة	483
شركة عبدالعزيز ابراهيم القرشي للتجارة	64
شركة سارة محمد الراجحي التجارية	62
شركة مانجا للإنتاج	61

التسلسل الزمني لنشاط الإيداع والمنح لمقدمي الطلبات من داخل الدولة

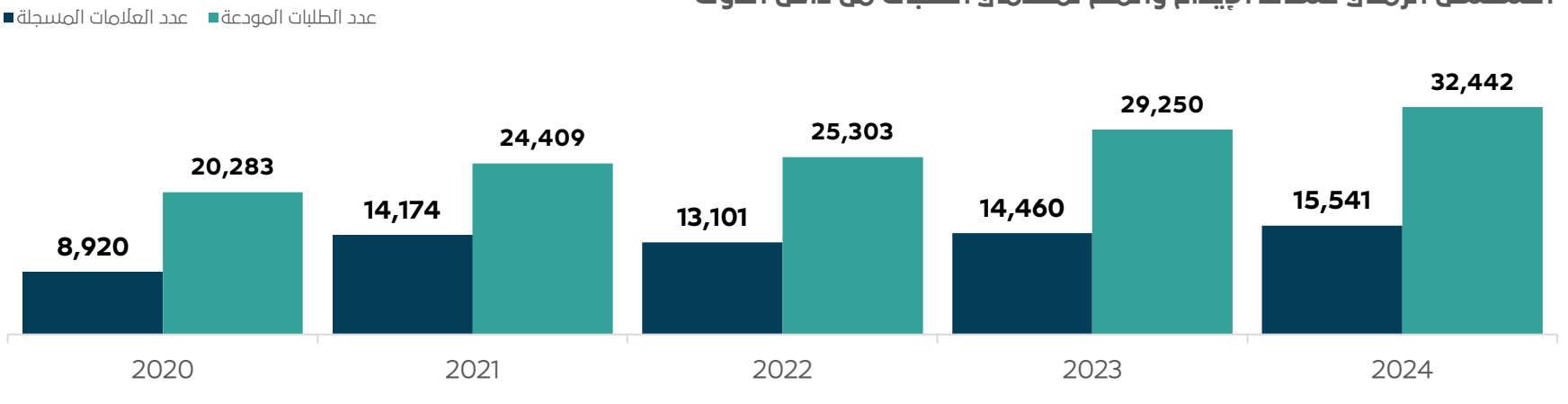

المجـــــالات الفـنـــــــية للعلامات التجارية المسجـــلة

تعكس أنواع وفئات العلامات التجارية المسجلة لمقدمي الطلبات من داخل المملكة توجهات السوق المحلية واحتياجات المستهلكين، حيث تصدر تصنيف خدمات المطاعم والضيافة للفئة (43) القائمة بنسبة 14.60%، مما يعكس الطلب المتزايد على قطاع الضيافة والخدمات الغذائية ويتوافق مع النمو في السوق والأنشطة التجارية ذات الصلة. تلتها فئة المواد غذائية وتوابل بنسبة 7.39%، ما يشير إلى اهتمام متزايد بالعلامات التجارية المرتبطة بالأغذية والمشروبات. كما جاءت مستحضرات التجميل والتنظيف بنسبة 6.68%، مما يعكس النمو المستمر في قطاع العناية الشخصية والتنظيف.

أما الخدمات التجارية والإدارية فقد سجلت نسبة 6.64%، مما يبرز أهمية العلامات التجارية في المجال التجاري والتسويقي. في حين بلغت نسبة الخدمات المالية والنقدية والمصرفية 5.30%، مما يشير إلى التطور الملحوظ في القطاع المالي والاستثماري. كما جاءت الخدمات التعليم والترفيه بنسبة 5.26%، ما يعكس الاهتمام المستمر بتطوير المعرفة وتنمية المهارات. تُظهر هذه الأرقام أن قطاعات الضيافة والتجزئة والخدمات التجارية هي الأكثر نشاطاً في تسجيل العلامات التجارية داخل المملكة. تعكس هذه البيانات الفرص المتاحة للشركات والمستثمرين لتعزيز وجودهم في السوق المحلي، خاصة في المجالات التي تشهد نمو ملحوظًا مثل الأغذية والمشروبات والخدمات المالية.

وتجدر الإشارة لتنوع الفئات للعلامات التجارية الأخرى المسجلة بما يمثل أكثر من 50% من الإجمالي الأمر الذي يعكس التنوع في فئات العلامات التجارية المسجلة.

خدمات المطاعم والضيافة (43)

%14.60

مواد غذائية وتوابل (30)

%7.39

مستحضرات التجميل والتنظيف (3)

%6.68

الخدمات التجارية والإدارية (35)

%6.64

الخدمات المالية والنقدية والمصرفية (36)

%5.30

خدمات التعليم والترفيه (41)

%5.26

أخـرى

%54.12

في الختام، يعكس التقرير الإحصائي لمعلومات الملكية الفكرية مؤشرات واضحة على التقدم المتواصل في هذا القطاع الحيوي، ويبرز النمو الملحوظ في حجم الطلبات، وتزايد مساهمة الأفراد والمؤسسات، مما يعكس ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية حماية الحقوق والابتكارات.

كما يؤكد التقرير على أهمية البيئة التنظيمية المتطورة، والدور الفعّال الذي تؤديه الجهات الوطنية المعنية في تعزيز منظومة الابتكار، وخلق بيئة محفزة للمبدعين والمستثمرين على حدٍ سواء. إن هذه الجهود تسهم بشكل مباشر في دعم التحول نحو اقتصاد معرفي متنوع ومستدام، يُعزز التنافسية، ويواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتسعى الهيئة السعودية
للملكية الفكرية لنشر الوعي
بحقوق الملكية الفكرية لتنمية
ابداع وابتكار، واحترام
حقوق المبدعين والمبتكرين،
للمساهمة في توفير بيئة
جاذبة ومحفزة للملكية
الفكرية بالتعاون مع
القطاعين الحكومي والخاص.